



## الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي- دراسة تطبيقية

إعداد

د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة بنها

[Abir.sourour@fcom.bu.edu.eg](mailto:Abir.sourour@fcom.bu.edu.eg)

د. محمد صابر حمودة السيد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنوفية

[mohamed.elsayed@commerce.menofia.edu.eg](mailto:mohamed.elsayed@commerce.menofia.edu.eg)

د. مروة صابر حمودة السيد

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنوفية

[marwa.saber@commerce.menofia.edu.eg](mailto:marwa.saber@commerce.menofia.edu.eg)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

السيد، محمد صابر حمودة؛ سرور، عبير عبد الكريم إبراهيم؛ السيد، مروة صابر حمودة (٢٠٢٤). الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي- دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ١٦٠-١٠٣، ٢(١)٥.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

## الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي- دراسة تطبيقية

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

### ملخص الدراسة:

**الهدف:** استهدفت الدراسة اختبار الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي بغرض تحسين جودة التقارير المالية.

**المنهجية:** استخدمت الدراسة منهجاً كمياً لتقييم الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي لعينة مكونة من (٦٢) شركة بإجمالي مشاهدات بلغت (٢٤٨) مشاهدة، موزعة على سبعة قطاعات بنسبة (٣٣,٦٩٪) من إجمالي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٨م- ٢٠٢١م. وقد اعتمدت الدراسة لاختبار فروضها على تحليل الإنحدار الخطي المتعدد واختبار كروسكال واليس.

**النتائج:** خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري معبراً عنها باستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي. بينما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لآليات التحصين الإداري التي تتمثل في ازدواجية دور المدير التنفيذي، وفترة منصب المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي. علاوة على ذلك، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أدى التفاعل بين تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة إلى زيادة التأثير الإيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي. في حين كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً سلبياً لكل من المتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي، والمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أدى التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي، والتفاعل بين تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي إلى انخفاض التأثير السلبى على مستوى التحفظ المحاسبي.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين الشركات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري معبراً عنها باستقلال مجلس الإدارة. فضلاً عن عدم وجود فروق معنوية بين الشركات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري معبراً عنها بازدواجية دور المدير التنفيذي، الملكية الإدارية، وفترة منصب المدير التنفيذي. بينما خلصت الدراسة من إجراء التحليلات الإضافية إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي، تغطية المحللين الماليين، ازدواجية دور المدير التنفيذي، والملكية الإدارية. في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول استقلال مجلس الإدارة، وفترة منصب المدير التنفيذي.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

**الأهمية:** تساهم الدراسة في الأدبيات من خلال التحقق في كل من الآثار الإيجابية والسلبية لتغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على التحفظ المحاسبي من أجل تقليل مشاكل الوكالة وتخفيض التصرفات الانتهازية للمديرين والتي يمكن أن تؤدي إلى مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية. علاوة على ذلك، تدعم الدراسة قرارات الهيئات الرقابية لتحسين ممارسات حوكمة الشركات في مصر.

**الكلمات الدالة:** تغطية المحللين الماليين / التحصين الإداري / التحفظ المحاسبي.

### أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة

تساهم حوكمة الشركات في الحد من مشاكل الوكالة بين أصحاب المصالح المتضاربة من خلال مراقبة التقارير المالية للشركات، حيث يكون لدى المديرين دوافع للمبالغة في أداء الشركة من خلال تأجيل الإعراف بالخسائر أو تعجيل الإعراف بالأرباح لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب أصحاب المصالح (Sun and Liu, 2011)، وقد ظهر التحفظ المحاسبي نتيجة لظهور نظرية الوكالة بغرض تقليل مشاكل الوكالة بين الإدارة والمساهمين وتقييد السلوك الانتهازي للمديرين (Basu, 1997) من خلال تعجيل الإعراف بالخسائر عند اكتشافها وتأجيل الإعراف بالأرباح حتى يتم التحقق منها (Marhfor et al., 2015)، فضلاً عن تقليل تكاليف الوكالة وخاصة في ظل بيئة حوكمة قوية للشركات التي تؤدي إلى ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً (Ahmed and Duellman, 2007; Garcia Lara et al., 2009)، كما زادت الحاجة إلى التحفظ المحاسبي نظراً لحالات عدم التأكد المرتبطة بالممارسات المحاسبية وزيادة الحاجة إلى تقارير مالية ذات جودة عالية (Sari and Agustina, 2021).

ويلعب المحللون الماليون دورين أساسيين في سوق رأس المال هما دور وسطاء للمعلومات (صالح، ٢٠٢١؛ Sun and Liu, 2011)، والدور الرقابي (Marhfor et al., 2015; Isniawati et al., 2018)، كما أنهم من أكثر الأطراف استخداماً للتقارير المالية (محمد، ٢٠٢٠)، وتمثل تغطية المحللين الماليين أحد آليات حوكمة الشركات الخارجية (جميل، ٢٠٢٢؛ Jiraporn et al., 2012) التي تؤثر على اختيار السياسات المحاسبية (حماد، ٢٠٢١)، وتؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Degeorge et al., 2013; Irani and Oesch, 2016)، انخفاض تكلفة رأس المال (Bowen et al., 2008)، انخفاض مخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية (Kim et al., 2019)، انخفاض ممارسات التجنب الضريبي (He et al., 2020)، ارتفاع أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات (Zhang et al., 2015)، ارتفاع كفاءة القرارات الاستثمارية (To et al., 2018)، وبالتالي فإن زيادة تغطية المحللين الماليين تؤدي إلى ارتفاع جودة حوكمة الشركات.

كما تعتبر تغطية المحللين الماليين أحد العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي حيث قد تؤدي زيادة تغطية المحللين الماليين إلى مراعاة الشركات للأخبار السيئة بسرعة أكبر في التقارير المالية (Sun and Liu, 2011)، فضلاً عن زيادة قدرة المحللين الماليين على تقييم جودة التقديرات المحاسبية وتحديد السياسات المحاسبية المتبعة ومقارنتها بالصناعة (أبو العز، ٢٠١١)، قدرتهم على اكتشاف والإبلاغ عن الممارسات الإدارية ومصادقية تعديلات التقارير المالية (سمعان، ٢٠٢٠، Kim et al., 2018)، وقدرتهم على متابعة أداء الشركات وتحديد مدى كفاءتها مما قد يدفع الشركات إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تحد من حالات عدم التأكد (حماد، ٢٠٢١)، وما يستتبعه من ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وعلى الجانب الآخر فقد تؤدي زيادة تغطية المحللين الماليين إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي نظراً لارتباط مشاكل الوكالة بشكل ايجابي بتغطية المحللين الماليين، وبالتالي فإن زيادة مشاكل الوكالة تؤدي إلى زيادة أهمية توصيات المحللين الماليين واستخدامها كبديل لمراقبة سلوك الإدارة وانخفاض الحاجة إلى التحفظ المحاسبي، كما أنها تؤدي إلى زيادة تحيز تنبؤات الإدارة والتي يتم تليتها عن طريق تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي (Staveren, 2017)، بالإضافة إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات وتبني محاسبة أقل تحفظاً مقارنة بالشركات ذات التغطية المنخفضة للمحللين الماليين ( LaFond and Watts, 2008; Isniawati et al., 2018).

يتبين مما سبق أن تغطية المحللين الماليين تعتبر أحد العوامل الهامة المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين تغطية المحللين الماليين ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث كشفت نتائج دراسات (Sun and Liu (2011)؛ حماد (٢٠٢١)؛ إبراهيم (٢٠٢٢) عن وجود تأثيراً ايجابياً لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي، بينما أشارت نتائج دراستي (Isniawati et al. (2018)؛ Marhfor et al. (2015) إلى وجود تأثيراً سلبياً لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي، في حين خلصت نتائج دراسة Staveren (2017) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

كما يعتبر التحصين الإداري أحد مظاهر صراع الوكالة بين المديرين والمساهمين (Kumar and Zattoni, 2014)، كما يعتبر أحد أسباب زيادة مشاكل الوكالة وضعف حوكمة الشركات (Rodrigues and António, 2011; Antounian et al., 2021)، فضلاً عن تأثيره على سياسات إعداد التقارير المالية (Bangmek, 2020)، حيث يلجأ المديرون التنفيذيون إلى العديد من آليات التحصين الإداري التي تمكنهم من زيادة السلطة على الشركة، الحد من فعالية الرقابة، زيادة حرية اختيار السياسات المحاسبية، واستغلال موارد الشركة في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب أصحاب المصالح (عبدالمنعم، ٢٠٢١)، وبالتالي فمن المرجح تجنب المديرون التنفيذيون ممارسات التحفظ المحاسبي لتحقيق تلك المصالح.

إلا أن وجود صراع الوكالة بين المديرين والمساهمين قد يعزز الحاجة إلى ضرورة حماية مصالح المساهمين من خلال رقابة المديرين المتحصنين والتحقق من الالتزام بتنفيذ ممارسات التحفظ المحاسبي وخاصة في ظل وجود العديد من آليات التحصين الإداري، كما قد يكون المديرون التنفيذيون أكثر حافراً لممارسات التحفظ المحاسبي للاستفادة من الجوانب الإيجابية للتحفظ المحاسبي مما يؤدي إلى دقة بيانات القوائم المالية وإرسال اشارات صحيحة لأصحاب المصالح (Salehi et al., 2021)، وبالتالي فإن اختلاف آليات التحصين الإداري قد يؤدي إلى ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً أو التخلي عن ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وقد تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين آليات التحصين الإداري (ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، وفترة عمل المدير التنفيذي) ومستوى التحفظ المحاسبي لتقييم التأثير المحتمل لآليات التحصين الإداري على ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، إلا أنها توصلت إلى نتائج متباينة، حيث كشفت نتائج دراستي Enache and García-Meca (2021); Hsu et al. (2019) عن وجود تأثيراً سلبياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، كما خلصت نتائج دراستي (Amran and Abdul Manaf (2014); Chi et al. (2009) إلى وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، وتوصلت نتائج دراستي Sari and Agustina (2021); Solikin et al. (2021) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي، كما أشارت نتائج دراسة (Bangmek (2020 إلى وجود تأثيراً سلبياً لفترة عمل المدير التنفيذي في منصبه على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

بينما توصلت نتائج دراستي (Chi et al. (2009); Sharma and Kaur (2021) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لازدواجية دور المدير التنفيذي، وخلصت نتائج دراسات Elshandidy and Hassanein (2015); Mohammed et al. (2017); Wati et al. (2020) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، كما أشارت نتائج دراستي (Abbas et al. (2021); Aldoseri et al. (2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي، وكشفت نتائج دراسة سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) عن وجود تأثيراً إيجابياً لفترة عمل المدير التنفيذي في منصبه على مستوى التحفظ المحاسبي، في حين خلصت نتائج دراسات (Nasr and Ntim (2018); Hu et al. (2020); Sholikhah and Baroroh (2021); Sharma and Kaur (2021) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لآليات التحصين الإداري المتمثلة في ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، وفترة عمل المدير التنفيذي في منصبه على مستوى التحفظ المحاسبي.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين تغطية المحللين الماليين والتحفظ المحاسبي، وطبيعة العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى تباين دور المحللين الماليين في متابعة الشركة، اختلاف دوافع المديرين التنفيذيين من ممارسات التحفظ المحاسبي، اختلاف آليات التحصين الإداري التي تمارسها الإدارة، فضلاً عن اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية، مما يتطلب ضرورة تحديد أثر تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، وبالتالي تثير مشكلة الدراسة العديد من الأسئلة التي تعكس جوهر المشكلة البحثية والتي تتمثل في الأسئلة التالية:

١. ما هو أثر تغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي؟
٢. إلى أي مدى تؤثر آليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي؟

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

٣. ما هو الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي؟
٤. ما مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين؟
٥. ما مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري؟

### ثانياً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في اختبار الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي بغرض تحسين جودة التقارير المالية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. فحص أثر تغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي.
٢. اختبار أثر آليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي.
٣. تقييم الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي.
٤. تحديد مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين.
٥. دراسة وتحليل مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري.

### ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

١. المساهمة في تقييم مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري- الذي يعتبر بديلاً لتعزيز آليات حوكمة الشركات في الدول ذات آليات الحوكمة الضعيفة، فضلاً عن دوره الحيوي في تخفيض مشاكل الوكالة والحد من التصرفات الانتهازية للمديرين- من خلال صياغة نموذج مقترح للعلاقة بين تغطية المحللين الماليين ومستوى التحفظ المحاسبي، آليات التحصين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي، فضلاً عن الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وترشيد اتخاذ القرارات في بيئة الأعمال المصرية.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

٢. المساهمة في تحسين إدراك أصحاب المصالح لأهمية متابعة توصيات المحللين الماليين من خلال لقاء الضوء على دورهم الرقابي وكوسطاء للمعلومات، وكيفية تأثير تغطية المحللين الماليين على ممارسات التحفظ المحاسبي، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المصرية.

٣. مساعدة أصحاب المصالح على زيادة فهم طبيعة آليات التحسين الإداري في ظل تعدد تلك الآليات والتفسيرات المتباينة لكل من نظرية الوكالة ونظرية الإشراف، اختلاف دوافع المديرين التنفيذيين، واختلاف قواعد حوكمة الشركات في البيئة المصرية عن البيئات الأخرى من خلال تقديم دليل تطبيقي للأثار المختلفة لآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي، مما يؤدي إلى تدعيم متطلبات الدليل المصري لحوكمة الشركات.

٤. زيادة وعي أصحاب المصالح والمديرين إلى الأثر الإيجابي أو السلبي لتغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي، مما يؤدي إلى تخفيض مشاكل الوكالة والحد من التصرفات الانتهازية للمديرين وحماية أصحاب المصالح.

٥. مساعدة الجهات التنظيمية في تفعيل دورها الرقابي والتحقق من مدى التزام الشركات بإصدار تقارير مالية ذات جودة عالية والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، حيث تعتبر نتائج الدراسة بمثابة توصيات حول كيفية مراقبة المديرين التنفيذيين، وكيفية تحسين ممارسات حوكمة الشركات في البيئة المصرية.

٦. إجراء الدراسة التطبيقية على بعض القطاعات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

#### رابعاً: نطاق الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية في قياس مستوى التحفظ المحاسبي على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية حيث يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات المحاسبية نظراً لتوافر بيانات القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، قابليته للتطبيق على مستوى الشركة، يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط، ربط بنود المركز المالي بالمتغيرات السوقية، يعكس الأثر التراكمي لممارسات التحفظ بالشركة منذ تاريخ تأسيسها حتى تاريخ القياس، يعكس مدى اختلاف القيم السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية خلال فترات مزاوله الشركة لأنشطتها المتعددة، فضلاً عن سهولة استخدامه وملاءمته للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية (علي، وشحاته، ٢٠١٧؛ عبدالحليم، ٢٠١٨، شحاته، ٢٠٢٠، الطحان، ومحمود، ٢٠٢٠).

بينما اقتصرت الدراسة في قياس تغطية المحللين الماليين على عدد التوصيات الصادرة من جانب المحللين الماليين الذي يعتبر أكثر استخداماً في الدراسات المحاسبية، كما أنه يعكس القيم العادلة المنشورة للشركات (بلال، ٢٠٢٠؛ Li and You, 2015; Booth et al., 2014)، بينما يخرج عن نطاق الدراسة عدد المحللين الماليين المتابعين للشركة.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

في حين اقتصرَت الدراسة التطبيقية على الشركات المستمر قيد وتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من عام ٢٠١٨م إلى عام ٢٠٢١م، الشركات التي يسهل توافر تقاريرها المالية خلال فترة الدراسة، الشركات التي تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١، الشركات التي تعرض تقاريرها المالية بالجنبة المصري.

#### خامساً: خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم ما تبقى من الدراسة إلى ستة أقسام رئيسية وهي مراجعة الأدبيات ذات الصلة واشتقاق فروض الدراسة، منهجية الدراسة، تحليل نتائج الدراسة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، فضلاً عن مجالات الدراسة المستقبلية.

#### سادساً: مراجعة الأدبيات ذات الصلة واشتقاق فروض الدراسة

##### ١- التحفظ المحاسبي- المفهوم والتصنيف والأهمية والدوافع

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد خصائص التقارير المالية (Basu, 1997; Bangmek, 2020)، وباستقراء مفاهيم التحفظ المحاسبي لوحظ عدم وجود مفهوم محدد متفق عليه للمنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية حيث اختلفت في التعبير عنه ولكنها اتفقت جميعها في المضمون، فمن جانب المنظمات المهنية فقد أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board إلى أنه سلوك يتصف برد فعل حذر تجاه عدم التأكد من أجل ضمان الأخذ في الاعتبار وبشكل كاف كافة المخاطر المحتملة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للمنشأة (FASB, 1980)، كما أشار الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board إلى أنه ممارسة الحذر في ظل حالات عدم التأكد عند وضع التقديرات المطلوبة بغرض عدم المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات وعدم تقليل تقييم الالتزامات والمصروفات، فضلاً عن عدم استخدام التحفظ المحاسبي عند تكوين الاحتياطات السرية أو مخصصات مبالغ فيها (IASB, 2018)، بينما أشار إطار إعداد وعرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة المصرية إلى أنه تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات في ظل حالات عدم التأكد مما يترتب عليه عدم تضخيم الأصول والإيرادات أو عدم تدنية الالتزامات والمصروفات، بالإضافة إلى بيان حالات عدم التأكد المرتبطة بالعديد من الأحداث التي تتطلب تطبيق التحفظ المحاسبي والتي تتمثل في قابلية الدون المشكوك في تحصيلها، تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، ومطالبات الضمان التي يمكن أن تحدث (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦).

أما من جانب الدراسات الأكاديمية فقد عرفه Basu (1997) بأنه عدم تماثل توقيت الإعراف بالأخبار الجيدة مقابل الأخبار السيئة في الأرباح، أي الاستجابة للخسائر غير المتوقعة بشكل أسرع من الأرباح غير المحققة، بينما عرفه كل من علي، وشحاته (٢٠١٧)؛ Ruch and Taylor (2015) بأنه الاتجاه نحو تطبيق السياسات المحاسبية لتقليل قيمة صافي الأصول من خلال التخفيض المستمر للقيمة الدفترية عن القيمة السوقية، في حين عرفه Solikin et al. (2021) بأنه اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى انخفاض الأرباح التراكمية عن طريق الإعراف المتأخر بالإيرادات مقابل الإعراف المبكر بالمصروفات، فضلاً عن انخفاض تقييم الأصول مقابل زيادة تقييم الالتزامات.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

يتضح مما سبق عدم وجود مفهوم محدد للتحفظ المحاسبي إلا أنه يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه درجة الحذر عند اختيار السياسات المحاسبية في ظل حالات عدم التأكد التي تؤدي إلى تعجيل الإعراف بالخسائر المتوقعة مقابل تأجيل الإعراف بالأرباح غير المحققة مع مراعاة القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصروفات بغرض تقييد السلوك الانتهازي للإدارة وحماية أصحاب المصالح.

وقد تعددت تصنيفات التحفظ المحاسبي إلا أن أكثرها قبولاً وشيوعاً في الدراسات المحاسبية تصنيفه إلى نوعين أساسيين هما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط حيث يرتبط كلا النوعين بنفس الدوافع ويمثلان معاً التحفظ المحاسبي بشكل عام (الطحان، ومحمود، ٢٠٢٠؛ جميل، ٢٠٢٢)، ويعتمد التحفظ المحاسبي المشروط على الأحداث الجارية للعمليات الاقتصادية ويرتبط بتعجيل الإعراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الإعراف بالأرباح المحتملة مثل استخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي (علي، وشحاته، ٢٠١٧؛ سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣)، بينما لا يعتمد التحفظ المحاسبي غير المشروط على الأحداث الجارية للعمليات الاقتصادية ويرتبط باختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض الأرباح والقيمة الدفترية لصافي الأصول من خلال تجنب تضخيم الأصول والإيرادات أو تدنية الالتزامات والمصروفات مثل استخدام طريقة الأهلاك المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول الثابتة (محمد، ٢٠٢٠؛ سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣).

ويلعب التحفظ المحاسبي دوراً حيوياً في تحقيق العديد من المنافع والتي يتمثل أهمها في تقييد خطط التعويضات الزائدة للمديرين من خلال زيادة الرقابة والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة (Ahmed and Duellman, 2007; Nasr and Ntim, 2018)، الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والاعتمادية على التقارير المالية (حماد، ٢٠٢١)، تخفيض مشاكل الوكالة، ارتفاع كفاءة القرارات الاستثمارية، تحسين كفاءة عقود الدون، وتخفيض تكاليف التقاضي من خلال زيادة فعالية الرقابة على الإدارة وزيادة تدفق معلومات الشركة بين الأطراف الداخلية والخارجية (Raithatha and Shaw, 2019; Laux and Ray, 2020; Hsu et al., 2021)، تخفيض تكاليف الوكالة والحد من المدفوعات الزائدة للمساهمين وتقييد دوافع المديرين للقيام بمشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣؛ Wang et al., 2018)، الحد من ممارسات إدارة الأرباح وانخفاض احتمال تعرض المنشأة لتدهور أرباحها أو تراكم خسائرها في الأجل الطويل (Solikhah and Jarayah, 2020)، فضلاً عن انخفاض مستوى عدم التأكد حيث يعتبر بمثابة سلوك حذر تجاه عدم التأكد عند وضع التقديرات للتحقق من عدم تعظيم الأصول والإيرادات، وعدم تدنية الالتزامات والمصروفات، وضمان مراعاة كافة المخاطر المحتملة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦، FASB, 1980; IASB, 2018).

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وبالتالي يعد التحفظ المحاسبي أداة فعالة لأصحاب المصالح في تقييد السلوك الانتهازي الذي تستخدمه الإدارة في عدم تماثل المعلومات وتعظيم أرباحها لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب أصحاب المصالح (جميل، ٢٠٢٢)، وهناك العديد من الدوافع التي قد تؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي والتي يتمثل أهمها في **الدافع التعاقدية** الذي ينشأ نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين من جانب، وبين المساهمين والدائنين من جانب آخر، وتظهر أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي لتقييد سلوك الإدارة في تقييم الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية والحد من تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح المساهمين، بالإضافة إلى حماية مصالح الدائنين عن طريق فرض بعض القيود للحد من المخاطر التي يتعرض لها الدائنون (علي، وشحاته، ٢٠١٧؛ حماد، ٢٠٢١)، **الدافع الضريبي** الناتج عن زيادة ميل الإدارة لممارسة التحفظ المحاسبي وتخفيض صافي الدخل الخاضع للضريبة بغرض تخفيض الضريبة المستحقة وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة من خلال تعجيل الإعراف بالمصروفات وتأجيل الإعراف بالإيرادات (شتيوي، ٢٠١٧، جميل، ٢٠٢٢)، **دافع التقاضي** الناتج عن احتمال تعرض الإدارة والمراجعين الخارجيين للمساءلة القانونية عند المبالغة في تقييم الأصول والأرباح، وبالتالي تلجأ الإدارة إلى ممارسة التحفظ المحاسبي لتخفيض قيمة الأصول والأرباح للحماية من التعرض لخطر التقاضي من أصحاب المصالح (LaFond and Watts, 2008)، فضلاً عن **الدافع التنظيمي** الناتج عن زيادة ميل الإدارة لممارسة التحفظ المحاسبي لتجنب تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن زيادة الضغوط السياسية والاجتماعية من جانب المنظمات المهنية المصدرة للتشريعات والمعنية بمدى الالتزام بالمعايير المحاسبية (علي، وشحاته، ٢٠١٧؛ حماد، ٢٠٢١).

## ٢- الإطار الفكري لتغطية المحللين الماليين

### ١/٢ مفهوم ودور تغطية المحللين الماليين في سوق رأس المال

تعتبر تغطية المحللين الماليين أحد آليات الحوكمة الخارجية (Sun and Liu, 2011; Jiraporn et al., 2012) التي تشير إلى عدد المحللين الماليين المتابعين لشركات محددة بغرض تقديم التقارير والتوصيات لأصحاب المصالح من خلال تتبع تلك الشركات وجمع المعلومات عنها من المصادر الداخلية والخارجية وتقييم أدائها وإصدار توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأسهم تلك الشركات (سمعان، ٢٠١٧، بلال، ٢٠٢٠، حماد، ٢٠٢١، جميل، ٢٠٢٢).

وتؤثر تغطية المحللين الماليين على اختيار السياسات المحاسبية نظراً لخبرة المحللين الماليين في متابعة البيانات المالية وزيادة فرص الإطلاع على ظروف الشركات (حماد، ٢٠٢١)، فضلاً عن تأثيرها على العديد من الممارسات المحاسبية حيث أن الشركات التي يتابعها عدد أكبر من المحللين الماليين كانت أقل ممارسة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والاستحقاقات (DeGeorge et al., 2013; Irani and Oesch, 2016)، أقل ممارسة لحالات التجنب الضريبي (He et al., 2020)، أعلى أداء لمسئوليتها الاجتماعية (Zhang et al., 2015)، أعلى كفاءة للقرارات الاستثمارية وزيادة فرص جذب الاستثمارات (To et al., 2018)، أقل تكلفة لرأس المال نظراً لزيادة ثقة المقرضين في قدرة تلك الشركات على سداد ديونها (Bowen et al., 2008)، أقل مخاطر انهيار أسعار الأسهم (Kim et al., 2019)، تحسن الظروف

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

المالية (Galanti et al., 2022)، كما أن المحللين الماليين أكثر قدرة على اكتشاف حالات الغش في التقارير المالية مقارنة بآليات الحوكمة الأخرى (Dyck et al., 2010) مما أدى إلى انخفاض احتمالات حدوث حالات الغش، وعلى النقيض من ذلك فإن الشركات التي يتابعها عدد أكبر من المحللين الماليين قد تقوم بتخفيض نفقات البحوث والتطوير نظراً لزيادة ضغوط المحللين الماليين لتحقيق الأهداف قصيرة الأجل على حساب الاستثمارات وتحقيق الأهداف طويلة الأجل (Guo et al., 2019)، فضلاً عن المبالغة في تقييم الأسهم وانخفاض العوائد المستقبلية نظراً لزيادة تفاؤل المستثمرين وزيادة حجم التداول مما يؤدي إلى تقييم الأسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية (Marhfor et al., 2015).

كما يؤدي المحللون الماليون دورين أساسيين في سوق رأس المال هما دور وسطاء للمعلومات، والدور الرقابي، حيث يمكن للمحللين الماليين القيام بدور وسطاء للمعلومات من خلال الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة والقيام بتفسيرها ونشرها للمشاركين في سوق رأس المال (صالح، ٢٠٢١)، مما يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين (Chen et al., 2016; Isniawati et al., 2018)، كما يمكن للمحللين الماليين القيام بالدور الرقابي من خلال مراقبة التقارير المالية والتفاعل مباشرة مع الإدارة وطرح الأسئلة في مؤتمرات الإعلان عن الأرباح نظراً لما يتوافر لديهم من الخبرة في تتبع القوائم المالية ومراجعتها ومجال الصناعة الذي تعمل فيه الشركات، فضلاً عن مراقبة الإدارة بشكل غير مباشر من خلال التعاون مع آليات الحوكمة الأخرى مثل مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين بحيث يمكن مراقبة التقارير المالية بشكل أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تقييد السلوك الانتهازي للمديرين وحماية أصحاب المصالح (Sun and Liu, 2011; Marhfor et al., 2015).

## ٢/٢ طبيعة العلاقة بين تغطية المحللين الماليين ومستوى التحفظ المحاسبي

تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين تغطية المحللين الماليين ومستوى التحفظ المحاسبي إلا أنها توصلت إلى نتائج مختلفة، حيث قد تؤدي التغطية العالية للمحللين الماليين إلى تبني الشركات محاسبة أكثر تحفظاً من الشركات ذات التغطية المنخفضة للمحللين الماليين لتجنب تكاليف التقاضي حيث يمكن زيادة تكاليف التقاضي في حالة الممارسات السيئة مع وجود تغطية أكثر من المحللين الماليين (Staveren, 2017)، كما تعتبر تغطية المحللين الماليين أحد آليات الحوكمة الخارجية لحماية حقوق أصحاب المصالح ومراقبة سلوك الإدارة نظراً لخبراتهم ومهاراتهم في متابعة البيانات المالية وزيادة فرص الاطلاع على ظروف الشركة (Degeorge et al., 2013; Kim et al., 2019)، بالإضافة إلى دورهم كوسطاء للمعلومات والمساهمة في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين وإدارة الشركة عن طريق جمع المعلومات وتقييم أداء الشركات وتقديم التوصيات الخاصة بالأسهم سواء بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ، بالإضافة إلى التنبؤ بالأرباح (بلال، ٢٠٢٠؛ جميل، ٢٠٢٢).

كما قد يعزز المحللون الماليون فعالية آليات حوكمة الشركات الأخرى من خلال مراقبة التقارير المالية، حيث يمكن إيصال الأخبار السيئة إلى أصحاب المصالح بسرعة أكبر في الشركات التي يتابعها عدد كبير من المحللين الماليين عن طريق إرسال إشارات تحذيرية للمراجعين الخارجيين في تلك الشركات بضرورة الاهتمام بالمعالجة المحاسبية للأخبار السيئة، وبالتالي يتم مراعاة الأخبار السيئة

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

بسرعة أكبر في التقارير المالية لدى الشركات التي تتمتع بتغطية عالية من المحللين الماليين (Sun and Liu, 2011)، طبيعة عملهم الذي يركز على التحليل المالي لتقييم جودة التقديرات المحاسبية والمخاطر، وتحديد السياسات المحاسبية المتبعة وخاصة في ظل توافر مرونة المعايير المحاسبية في تطبيق السياسات المحاسبية حيث يتم فحص سلوك وقرارات الإدارة، مقارنة السياسات المحاسبية المتبعة بالصناعة، ومدى ملاءمة السياسات المحاسبية (أبو العز، ٢٠١١)، قدرتهم على اكتشاف والإبلاغ عن الممارسات الإدارية في التقارير المالية ومصداقية التعديلات وامكانية التفرقة بين التعديلات الناتجة عن الأخطاء وتلك الناتجة عن الغش (سمعان، ٢٠٢٠)، مما قد يدفع الإدارة لزيادة التحفظ المحاسبي للحد من إجراء التعديلات على التقارير المالية (Kim et al., 2018)، بالإضافة إلى قدرتهم على المتابعة المستمرة لإدارة الشركات وتحديد مدى كفاءتها وخيراتها مما قد يدفع الشركات إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تحد من عدم التأكد وتدعم البيئة المعلوماتية للشركة (حماد، ٢٠٢١).

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة (Sun and Liu (2011 إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتغطية المحللين الماليين على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٩٩٢٤) مشاهدة خلال الفترة ١٩٨٩م - ٢٠٠٦م، في حين خلصت نتائج دراسة حماد (٢٠٢١) التي أجريت على عينة مكونة من (٦٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري بإجمالي مشاهدات بلغت (٥٤٠) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٧م إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتغطية المحللين الماليين على التحفظ المحاسبي، كما كشفت نتائج دراسة جميل (٢٠٢٢) عن وجود تأثيراً إيجابياً لتغطية المحللين الماليين على التحفظ المحاسبي اعتماداً على عينة مكونة من (٥٥) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١١م - ٢٠٢١م، كما أظهرت نتائج دراسة إبراهيم (٢٠٢٢) وجود تأثيراً إيجابياً لتغطية المحللين الماليين على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٥٤) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري بإجمالي مشاهدات بلغت (٣٢٤) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٤م - ٢٠١٩م.

وعلى الجانب الآخر فقد تؤدي التغطية العالية للمحللين الماليين إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي حيث تؤدي زيادة تغطية المحللين الماليين إلى زيادة التنبؤات المتحيزة بشكل متفائل والتي قد يرغب المديرون في تليبيتها من خلال تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي (Staveren, 2017)، بالإضافة إلى أن زيادة تغطية المحللين الماليين تؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين (Frankel and Li, 2004; Isniawati et al., 2018)، حيث أن الشركات التي لديها قدر أكبر من عدم تماثل المعلومات تتبنى محاسبة أكثر تحفظاً من الشركات التي لديها قدر أقل من عدم تماثل المعلومات (LaFond and Watts, 2008; Isniawati et al., 2018)، نظراً لأن التغطية العالية للمحللين الماليين تؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات فإن التحفظ المحاسبي يكون أقل بالنسبة للشركات ذات التغطية العالية مقارنة بالشركات ذات التغطية المنخفضة للمحللين الماليين.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وفي هذا السياق فقد أشارت نتائج دراسة (Marhfor et al. (2015 إلى وجود تأثيراً سلبياً لتغطية المحللين الماليين على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٤) دولة للشركات غير الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٠م - ٢٠٠٦م، كما خلصت نتائج دراسة (Isniawati et al. (2018 التي أجريت على عينة مكونة من (١٢٤) شركة صناعية مقيمة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٤م إلى وجود تأثيراً سلبياً لتغطية المحللين الماليين على التحفظ المحاسبي، بينما كشفت نتائج دراسة (Staveren (2017 عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لتغطية المحللين الماليين على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (١٣٦٩٩) مشاهدة للتحفظ المحاسبي المشروط خلال الفترة ٢٠٠٢م - ٢٠١٥م، وعينة مكونة من (٢١٧١) مشاهدة للتحفظ المحاسبي غير المشروط خلال الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠١٦م.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين تغطية المحللين الماليين والتحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف دوافع المحللين الماليين من متابعة الشركات، فضلاً عن اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة تحديد أثر تغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول كمايلي:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي"

### ٣- الإطار الفكري للتحسين الإداري

#### ١/٣ مفهوم التحسين الإداري

يعتبر التحسين الإداري أحد أشكال صراع الوكالة بين المديرين والمساهمين لمواجهة آليات الحوكمة غير الفعالة (Kumar and Zattoni, 2014)، كما يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لزيادة مشاكل الوكالة وفشل حوكمة الشركات في فرض الانضباط الإداري (Rodrigues and António, 2011; Antounian et al., 2021)، نظراً لزيادة قوة ونفوذ وسلطة المديرين التنفيذيين في مواجهة أصحاب المصالح بما يساعد على الحد من فعالية الرقابة وحرية اختيار السياسات المحاسبية واستغلال موارد الشركة في تحقيق مصالحهم الخاصة (عبدالمنعم، ٢٠٢١)، ويمكن تعريف التحسين الإداري بأنه مجموعة من الاستراتيجيات التي يستخدمها المديرون التنفيذيون لزيادة السيطرة على الشركة وزيادة فرص تعظيم قيمتها، زيادة القوة والنفوذ والسلطة ضد أصحاب المصالح واستغلال أوجه ضعف آليات الحوكمة، فضلاً عن مواجهة ضغوط آليات الحوكمة الداخلية والخارجية بغرض تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب أصحاب المصالح (أبوسالم، وعلوان، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠٢٣).

#### ٢/٣ طبيعة العلاقة بين آليات التحسين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي

تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين آليات التحسين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي إلا أنها توصلت إلى نتائج متعارضة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

### ١/٢/٣ ازدواجية دور المدير التنفيذي

تعتبر ازدواجية دور المدير التنفيذي عن الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي أي أداء واجبات رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من قبل نفس الشخص (Salehi et al., 2021)، مما يؤدي إلى زيادة قوة المدير التنفيذي وارتفاع مستوى التحصين الإداري (Lee et al., 2012)، ووفقاً لنظرية الوكالة تؤدي ازدواجية دور المدير التنفيذي إلى زيادة مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات وضعف فعالية رقابة المساهمين على سلوك الإدارة، حيث أن رئيس مجلس الإدارة مسئول عن تعيين وإقالة وتقييم أنشطة المدير التنفيذي، ومن ثم فإن الجمع بين المنصبين قد يؤدي إلى انخفاض احتمال إجراء تقييم عادل وفعال لأداء المدير التنفيذي وتحديد المسئول عن ضعف الأداء، فضلاً عن تعارض المصالح وتحيز المدير التنفيذي (Solikhah and Jariyah, 2020; Salehi et al., 2021)، كما تؤدي إلى زيادة سيطرة المدير التنفيذي وانخفاض استقلال مجلس الإدارة وضعف الإشراف والرقابة على سلوك وقرارات الإدارة (أبوسالم، وعلوان، ٢٠١٨)، نظراً لزيادة قدرته على التحكم في اجتماعات المجلس، تحديد بنود جدول الأعمال، والتغاضي عن التقديرات المحاسبية لزيادة مكافأته، مما يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي (Boussaid et al., 2015; Nasr and Ntim, 2018).

كما أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات بعدم تفضيل الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وفي حالة الجمع بين المنصبين يجب الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للشركة، وفي هذه الحالة يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦).

وفي هذا السياق فقد كشفت نتائج دراسة (Enache and García-Meca 2019) عن وجود تأثيراً سلبياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٦) شركة أمريكية خلال الفترة ٢٠٠٥م – ٢٠١٣م، كما أشارت نتائج دراسة (Hsu et al. 2021) التي أجريت على عينة مكونة من (٥٦٥١) مشاهدة للشركات العائلية المقيدة في سوق الأوراق المالية التايواني خلال الفترة ١٩٩٦م – ٢٠١٥م إلى وجود تأثيراً سلبياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، بينما خلصت نتائج دراسة سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) إلى وجود تأثيراً سلبياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقرير المالية بالتطبيق على عينة مكونة من (٨٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م.

وعلى الجانب الأخر فقد أشارت نظرية الإشراف إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تقلل من الصراع الداخلي وتضعف تدخل مجلس الإدارة نظراً لوجود قيادة موحدة للمجلس، الحد من مشاكل التواصل غير الفعال بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وإدراك أفضل لنقاط القوة والضعف لعمليات الشركة مما يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي (Sharma and Kaur, 2021; Salehi et al., 2021).

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة (Chi et al. (2009 إلى وجود تأثيراً إيجابياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٤٤٣) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية التايواني خلال الفترة ١٩٩٦م - ٢٠٠٤م، كما كشفت نتائج دراسة (Sharma and Kaur (2021 عن وجود تأثيراً إيجابياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي اعتماداً على عينة مكونة من (٢٤٥) شركة مقيدة في مؤشر SandP BSE 500 خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٨م، بينما أظهرت نتائج دراسة (Nasr and Ntim (2018 عدم وجود تأثيراً معنوياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٧) شركة مقيدة في مؤشر EGX-100 بإجمالي مشاهدات بلغت (٢٠١) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١١م - ٢٠١٣م.

### ٢/٢/٣ استقلال مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد آليات حوكمة الشركات الذي يتولى تعيين المديرين وإقالتهم وتحديد تعويضاتهم ومكافآتهم، وضع أهداف واستراتيجيات وسياسات الشركة والموافقة على القرارات الرئيسية التي تتوافق مع مصالح المساهمين، فضلاً عن الرقابة على أنشطة المديرين للحد من التصرفات الانتهازية وتقديم الخبرة المهنية التي تهدف إلى تعظيم الأرباح (عبد الرحيم، ٢٠١٩، Salehi et al.؛ 2021)، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بمهامه لا بد أن يتمتع بالاستقلالية حيث تطلب الدليل المصري لحوكمة الشركات بضرورة أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل لديهم مهارات فنية وتحليلية تحقق مصالح المجلس والشركة، كما أشار الدليل بأن عضو مجلس الإدارة المستقل هو عضو غير تنفيذي بالمجلس وغير مساهم بالشركة يتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة وتنحصر علاقته بالشركة كونه عضو بمجلس الإدارة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦).

وتعتبر الاستقلالية أحد خصائص مجلس الإدارة التي تساعد على زيادة فعالية الرقابة على أنشطة المديرين واتخاذ القرارات، الحد من مشاكل الوكالة وتضارب المصالح بين المساهمين والإدارة من خلال الرقابة الفعالة على السلوك الإداري والتحقق من حماية مصالح المساهمين وزيادة ثقتهم في الإدارة وانخفاض مخاطر الاستثمار (Solikhah and Jariyah, 2020)، والحد من ممارسات إدارة الأرباح (Sharma and Kaur, 2021)، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية لمواجهة الرقابة المستمرة من جانب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (Nasr and Ntim, 2018)، وقد يرجع ذلك إلى تمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بالخبرة الكافية والمعرفة للحكم على قرارات المجلس، وبالتالي زيادة مطالبتهم بتطبيق التحفظ المحاسبي نظراً لزيادة معرفتهم بمنافع التحفظ المحاسبي وما يستتبعه من ارتفاع جودة التقارير المالية (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣؛ Beekes et al., 2004).

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة (Elshandidy and Hassanein, 2015) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٢) شركة مقيدة في مؤشر FTSE100 خلال الفترة ٢٠٠٢م - ٢٠٠٧م، كما كشفت نتائج دراسة (Mohammed et al., 2017) عن وجود تأثيراً إيجابياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي اعتماداً على عينة مكونة من (٢٠٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الماليزي بإجمالي مشاهدات بلغت (٨٢٤) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠٠٧م، في حين أظهرت نتائج دراسة (Wati et al., 2020) وجود تأثيراً إيجابياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٢) شركة بإجمالي مشاهدات بلغت (٨٠٦) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١٧م.

وعلى الجانب الآخر فقد أشارت نظرية الإشراف إلى أن اختيار أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة قد يؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية نظراً لأن وجود أعضاء مستقلين يترتب عليه بعض الجوانب السلبية التي تتمثل في عدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة المستقلين للرقابة على أنشطة المديرين نظراً لانشغالهم بوظائف في شركات أخرى، ومن ثم يتعرضون لمزيد من الصعوبات في فهم تعقيد عمليات الشركة مما يؤثر سلباً على وظيفة الرقابة الخاصة بهم (Hu et al., 2020)، فضلاً عن انخفاض كفاءة عملية صنع القرار نظراً لامتلاك أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لمعلومات أقل مقارنة بأعضاء مجلس الإدارة الداخليين (Tessema, 2019).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Chi et al., 2009) إلى وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية اعتماداً على عينة مكونة من (٤٤٤٣) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية التايواني خلال الفترة ١٩٩٦م - ٢٠٠٤م، كما توصلت نتائج دراسة (Amran and Abdul Manaf, 2014) إلى وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٨٦٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الماليزي خلال الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠١٢م، بينما كشفت نتائج دراسة (Hu et al., 2020) عن عدم وجود تأثيراً معنوياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٣٨٦٤) مشاهدة للشركات الصينية خلال الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م.

### ٣/٢/٣ الملكية الإدارية

تعتبر الملكية الإدارية أحد أنماط هياكل الملكية التي تؤثر على سياسات الشركة وعملية صنع القرار، إلا أنه يوجد تأثيرين متعارضين للملكية الإدارية على دوافع المديرين وأداء الشركة، حيث يشير تأثير تقارب المصالح بين المديرين والمساهمين إلى أن ارتفاع نسبة الملكية الإدارية يؤدي إلى وجود توافق بين المديرين والمساهمين حول سياسات الشركة واتخاذ القرارات وتخصيص موارد الشركة بما يحقق الأهداف المخططة (محمد، ٢٠٢٠؛ Solikin et al., 2021)، ويحسن من أداء وقيمة الشركة (Salehi et al., 2021)، بينما يشير تأثير التحصين الإداري إلى أن ارتفاع نسبة الملكية الإدارية يؤدي إلى زيادة قوة ونفوذ وسيطرة المديرين على قرارات الشركة وصعوبة رقابة المساهمين على أعمالهم مما يتيح للمديرين تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المساهمين (محمد، ٢٠٢٠؛ Abbas et al., 2021).

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وقد أشارت نظرية الوكالة إلى أن زيادة نسبة الملكية الإدارية تؤدي إلى زيادة الدافع لدى المديرين لتحقيق مصالح المساهمين وتحسين أداء الشركة، زيادة الانتماء والحد من السلوك الانتهازي للمديرين وتقارب المصالح بين المديرين والمساهمين (Salehi et al., 2021)، وبالتالي فإن زيادة نسبة الملكية الإدارية تؤدي إلى زيادة الحافز لدى المديرين لارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية بغرض عرض أرباح أكثر تحفظاً، تعظيم قيمة الشركة، وتحقيق أهداف المساهمين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإفصاح عن تقارير مالية عالية الجودة عن طريق ممارسات التحفظ المحاسبي (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣؛ Sholikhah and Baroroh, 2021).

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة Abbas et al. (2021) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي اعتماداً على عينة مكونة من (١٢) شركة في قطاع صناعة السلع الاستهلاكية المقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا بإجمالي مشاهدات بلغت (٤٨) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٥م - ٢٠١٨م، كما أظهرت نتائج دراسة Aldoseri et al. (2022) وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٥٠) شركة بإجمالي مشاهدات بلغت (١٠٠) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال عامين من فترة وباء كورونا، بينما خلصت نتائج دراسة Christian et al. (2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي اعتماداً على عينة مكونة من (٧٥) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية النيجيري خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٩م.

وعلى الجانب الآخر فإن زيادة نسبة الملكية الإدارية قد تؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي نظراً لزيادة رغبة المديرين في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المساهمين من خلال الإنخراط في التصرفات الانتهازية لزيادة المكافآت من خلال اتباع الأساليب المحاسبية التي تعظم الأرباح مما يؤدي إلى تقارير مالية أقل تحفظاً (Sari and Agustina, 2021)، فضلاً عن تمتع المديرين بسيطرة أكبر على عمليات الشركة، والمعرفة الكاملة بموارد الشركة ومركزها المالي مما يساعدهم على استغلال تلك المعلومات في تحقيق مصالحهم الخاصة والتخصيص غير الكفاء للموارد عن طريق تطبيق مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣؛ Salehi et al., 2021).

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة Sari and Agustina (2021) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي اعتماداً على عينة مكونة من (١٢) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الاندونيسي خلال الفترة ٢٠١٥م - ٢٠١٨م، كما أظهرت نتائج دراسة Solikin et al. (2021) وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٤م - ٢٠١٨م.

بينما كشفت نتائج دراسة Sholikhah and Baroroh (2021) عن عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية بالتطبيق على عينة مكونة من (١٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٦م - ٢٠١٨م، كما أشارت نتائج دراسة سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي اعتماداً على عينة مكونة من (٨٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

### ٤/٢/٣ فترة عمل المدير التنفيذي

تعتبر فترة عمل المدير التنفيذي أحد العوامل المؤثرة في حوكمة الشركات التي تشير إلى عدد السنوات التي يعمل فيها الفرد كمدير تنفيذي في الشركة (Salehi et al., 2021)، وتؤدي طول فترة عمل المدير التنفيذي إلى زيادة التحسين الإداري نظراً لزيادة قدرته على الإلمام بالمعلومات عن العمليات المالية المؤثرة على أداء وقيمة الشركة (عبدالرحيم، ٢٠١٩)، بناء تحالفات وعلاقات مصالح مشتركة ليصبح أكثر سيطرة على مجلس الإدارة وآليات الرقابة الداخلية (Cook and Burress, 2013)؛ محمد، ٢٠٢٠)، التأثير على اتخاذ القرارات (Hou et al., 2013)، سياسات الاستثمار (Serfling, 2014)، اختيار أنماط الملكية (Xie, 2014)، وسياسات إعداد التقارير المالية (Bangmek, 2020) لأغراض تحقيق مصالحه الخاصة على حساب أصحاب المصالح، كما أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات بعدم زيادة فترة التعاقد الواحدة لعضو مجلس الإدارة التنفيذي عن ثلاث سنوات، وفي حالة زيادة الفترة يجب الإفصاح عن أسباب واضحة ومحددة في الجمعية العامة، كما أنه يجوز تجديد التعاقد لفترة أو فترات أخرى (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١١).

ووفقاً لنظرية الوكالة وفرضية مشكلة الأفق الزمني المحدود يميل المدير التنفيذي المتوقع ترك منصبه في الأجل القريب إلى التركيز على الأداء في الأجل القصير واستخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي أرباح المنشأة وتحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصالح المساهمين عن طريق تسريع الإعراف بالإيرادات والإفصاح عن الأخبار الجيدة وتأجيل الإعراف بالمصروفات والإفصاح عن الأخبار السيئة، وبالتالي تصبح الشركات أقل تحفظاً في التقارير المالية مع زيادة احتمال مغادرة المدير التنفيذي للشركة (Kalyta, 2009; Chen et al., 2018; Osmá et al., 2020)، وفي هذا السياق فقد أشارت نتائج دراسة سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لفترة عمل المدير التنفيذي في منصبه على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية بالتطبيق على عينة مكونة من (٨٠) شركة مقيمة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٦م-٢٠٢٠م.

وعلى الجانب الآخر قد يتوافر لدى المدير التنفيذي المتوقع ترك منصبه الدافع لتبني محاسبة أكثر تحفظاً بغرض الحد من مخاطر التقاضي وتجنب الرقابة الصريحة والضمنية التي يمكن أن يتعرض لها بعد ترك منصبه، حيث يميل المدير التنفيذي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي الذي يعتبر آلية فعالة للإفصاح عن المعلومات وذات فائدة عند اتخاذ القرارات وإبرام التعاقدات (Bangmek, 2020)، استخدام المعلومات المحاسبية في تقييم أداء المديرين (Gao, 2013)، ونظراً لاعتماد خطط التعويضات على الأداء المالي للمنشآت فإنه يمكن رقابة المركز المالي رقابة صريحة من خلال مقارنة تعويضات الإدارة مع صافي الأرباح، ورقابة ضمنية من خلال مقارنة صافي الأرباح مع تقديرات المديرين (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣)، كما أن طول فترة عمل المدير التنفيذي يؤدي إلى انخفاض الرغبة لحل مشاكل الوكالة من خلال استخدام التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، نظراً لأن طول فترة عمل المدير التنفيذي يؤدي إلى زيادة التحسين الإداري للمدير التنفيذي وبالتالي فمن المرجح انخفاض الميل لتبني التحفظ المحاسبي (Salehi et al., 2021).

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Bangmek 2020) إلى وجود تأثيراً سلبياً لفترة عمل المدير التنفيذي في منصبه على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٠٧) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية التايلاندي بإجمالي مشاهدات بلغت (١٨٤٢) مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٢م - ٢٠١٧م، بينما أشارت نتائج دراسة (Sharma and Kaur 2021) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لفترة عمل المدير التنفيذي في منصبه على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية اعتماداً على عينة مكونة من (٢٤٥) شركة مقيدة في مؤشر SandP BSE 500 خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٨م.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف آليات التحصين الإداري التي تمارسها الشركات، اختلاف دوافع المديرين التنفيذيين من ممارسات التحفظ المحاسبي، فضلاً عن اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة تحديد أثر آليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني كمايلي:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي".

#### ٤- الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي

قد تؤدي زيادة تغطية المحللين الماليين إلى تبني الشركات محاسبة أكثر تحفظاً مقارنة بالشركات ذات التغطية المنخفضة للمحللين الماليين بغرض تجنب تكاليف التقاضي (Staveren, 2017)، فضلاً عن دور المحللين الماليين في مراقبة تصرفات الإدارة وحماية أصحاب المصالح (Kim et al., 2019)، ودورهم كوسطاء للمعلومات والحد من عدم تماثل المعلومات (بلال، ٢٠٢٠؛ جميل، ٢٠٢٢)، زيادة الدافع للضغط على الشركات لاختيار السياسات المحاسبية التي تحد من حالات عدم التأكد (حماد، ٢٠٢١)، وقدرتهم على فعالية الرقابة من خلال سرعة مراعاة الأخبار غير الجيدة في التقارير المالية (Sun and Liu, 2011). وعلى النقيض من ذلك فقد تؤدي زيادة تغطية المحللين الماليين إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي حيث أن التغطية المرتفعة للمحللين الماليين تنشأ الدافع لتنبؤات أكثر تفاؤلاً والتي قد يرغب المدبرون في تليبيتها عن طريق تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية (Staveren, 2017)، كما أنها قد تؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات وعدم الحاجة إلى ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً (Frankel and Li, 2004; Isniawati et al., 2018).

ووفقاً لنظرية الوكالة قد يؤدي التحصين الإداري إلى زيادة مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات وضعف فعالية رقابة المساهمين على سلوك الإدارة (Solikhah and Jariyah, 2020; Salehi et al., 2021)، زيادة سيطرة المديرين على عمليات الشركة والمعرفة التامة بمواردها واستغلال تلك المعلومات في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المساهمين من خلال التصرفات الانتهازية لزيادة المكافآت واستخدام الأساليب المحاسبية التي تعظم الأرباح مما يؤدي إلى تقارير مالية أقل تحفظاً (Sari and Agustina, 2021; Salehi et al., 2021). وعلى الجانب الآخر فقد دعمت نظرية الإشراف التحصين

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

الإداري حيث أشارت إلى أنه يقلل الصراع الداخلي ويحد من مشاكل التواصل غير الفعال بين منصبى المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، فهماً أفضل لنقاط القوة والضعف في عمليات الشركة (Sharma and Kaur, 2021; Salehi et al., 2021)، فضلاً عن زيادة الدافع لدى المديرين لتحقيق مصالح المساهمين وتحسين أداء الشركة، وبالتالي ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية لعرض أرباح أكثر تحفظاً وتعظيم قيمة الشركة وتحقيق أهداف المساهمين (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣؛ Sholikhah and Baroroh, 2021).

يتضح مما سبق أن تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري من العوامل الهامة المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي، إلا أنه لوحظ من استقراء الدراسات السابقة اختلاف تأثيرهما على مستوى التحفظ المحاسبي، كما أن تلك الدراسات قد تناولت هذا التأثير بشكل منفصل دون تناول الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي على الرغم من أن هذا التفاعل قد يؤدي إلى احتمال تغيير أثر أي منهما على مستوى التحفظ المحاسبي، وما يستتبعه من زيادة الرقابة على التصرفات الانتهازية للإدارة وحماية أصحاب المصالح، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث والرابع والخامس كما يلي:

"لا يوجد أثر تفاعلي ذو دلالة إحصائية بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي".

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين".

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري".

### سابعاً: منهجية الدراسة

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

#### ١ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٨م-٢٠٢١م والبالغ عددها (١٨٤) شركة موزعة على ثمانية عشر قطاعاً وفقاً للبيانات المعلنة من جانب البورصة المصرية في فبراير ٢٠٢٢م (البورصة المصرية، ٢٠٢٢)، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. استمرار قيد وتداول أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة الدراسة لامكانية الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.
٢. توافر التقارير المالية للشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٨م إلى عام ٢٠٢١م.
٣. الشركات التي تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ لامكانية مقارنة نتائج الدراسة.
٤. الشركات التي تعرض تقاريرها المالية بالجنبة المصري.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

٥. استبعاد قطاع الخدمات المالية وقطاع البنوك نظراً لطبيعة نشاطهما وخضوعهما لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري.

وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ عدد شركات العينة (٦٢) شركة بنسبة (٣٣,٦٩٪) من إجمالي عدد شركات مجتمع الدراسة بإجمالي مشاهدات بلغت (٢٤٨) مشاهدة موزعة على سبعة قطاعات، ويمكن توضيح عدد شركات العينة داخل كل قطاع ونسبة مساهمتها في العينة من خلال الجدول رقم (١) التالي:

### جدول رقم (١)

#### عدد شركات عينة الدراسة

م	اسم القطاع	الشركات المقيدة	الشركات المستبعدة	عدد شركات العينة داخل كل قطاع	نسبة المساهمة* (%)
١	الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات	٧	٧	—	صفر
٢	الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٣	١٠	١٣	٢٠,٩٧
٣	البنوك	١١	١١	—	صفر
٤	التجارة والموزعون	٣	٣	—	صفر
٥	خدمات النقل والشحن	٤	٤	—	صفر
٦	الخدمات التعليمية	٢	٢	—	صفر
٧	الخدمات المالية غير المصرفية	٢١	٢١	—	صفر
٨	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٧	٣	٤	٦,٤٥
٩	الرعاية الصحية والأدوية	١٨	١٢	٦	٩,٦٨
١٠	السياحة والترفيهية	٩	٤	٥	٨,٠٦
١١	الطاقة والخدمات المساندة	٢	٢	—	صفر
١٢	العقارات	٣٤	١٢	٢٢	٣٥,٤٨
١٣	المرافق	١	١	—	صفر
١٤	المقاولات والإنشاءات الهندسية	٧	٥	٢	٣,٢٣
١٥	المنسوجات والسلع المعمرة	٧	٧	—	صفر
١٦	مواد البناء	١٠	١٠	—	صفر
١٧	الموارد الأساسية	١٦	٦	١٠	١٦,١٣
١٨	الورق ومواد التعبئة والتغليف	٢	٢	—	صفر
	الإجمالي	١٨٤	١٢٢	٦٢	١٠٠

المصدر: (البورصة المصرية، ٢٠٢٢)

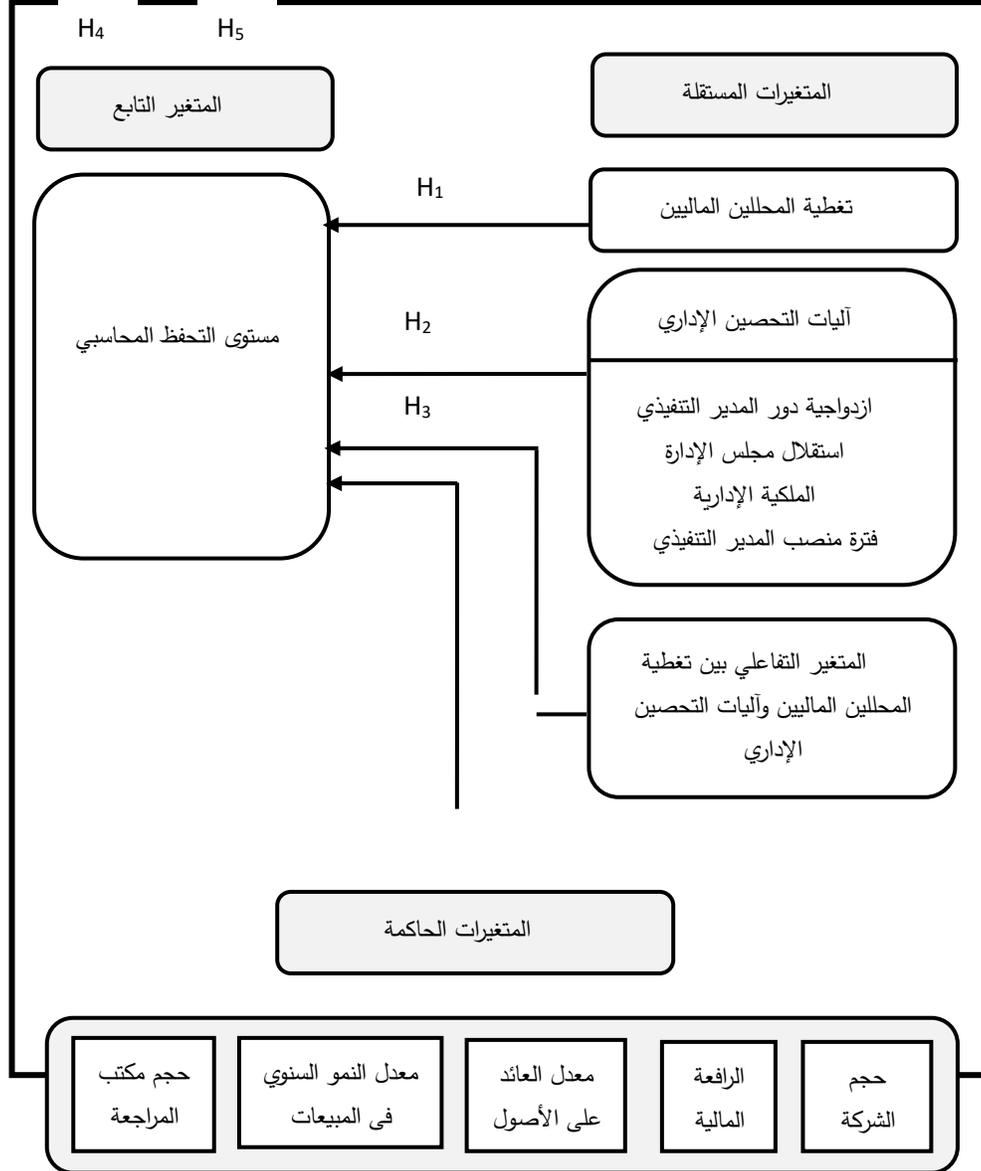
\*نسبة المساهمة = عدد شركات العينة داخل كل قطاع ÷ إجمالي عدد شركات العينة

### ٢- متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تتضمن متغيرات الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات حيث يتمثل المتغير التابع في مستوى التحفظ المحاسبي، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في تغطية المحللين الماليين والبيانات التحصين الإداري، في

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

حين تتمثل المتغيرات الحاكمة في حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، معدل النمو السنوي في المبيعات، وحجم مكتب المراجعة، ويمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل رقم (١) التالي:



شكل رقم (١)

النموذج المقترح للعلاقات بين متغيرات الدراسة

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وقد تم تحديد وتوصيف تلك المتغيرات في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بتغطية المحللين الماليين، آليات التحصين الإداري، والتحفيز المحاسبي، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة وطرق قياسها من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

## جدول رقم (٢)

### طرق قياس متغيرات الدراسة

المرجع	طريقة القياس	المتغير	رمز المتغير
<b>المتغير التابع</b>			
(Isniawati et al., 2018) (Aburishseh et al., 2022) (Christian et al., 2022)	القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية	مستوى التحفظ المحاسبي	Y
<b>المتغيرات المستقلة</b>			
(Booth et al., 2014) (Li and You, 2015)	عدد توصيات المحللين الماليين المتابعين للشركة (i) في السنة (t)	تغطية المحللين الماليين	X <sub>1</sub>
(Antounian, et al., 2021) (Salehi, et al., 2021)	متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كان المدير التنفيذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك	ازدواجية دور المدير التنفيذي	X <sub>2</sub>
(Salehi et al., 2021) (Aburishseh et al., 2022)	عدد الأعضاء المستقلين ÷ إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة	استقلال مجلس الإدارة	X <sub>3</sub>
(Solikin et al., 2021) (Widaryanti, 2022)	الأسهم المملوكة بواسطة الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية ÷ إجمالي عدد الأسهم	الملكية الإدارية	X <sub>4</sub>
(Antounian et al., 2021) (خيري، ٢٠٢٢) (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣)	عدد سنوات عمل المدير التنفيذي في منصبه منذ تاريخ تعيينه حتى نهاية السنة (t)	فترة منصب المدير التنفيذي	X <sub>5</sub>
<b>المتغيرات الحاكمة</b>			
(Muttakin et al., 2019) (Bangmek, 2020)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	حجم الشركة	Z <sub>1</sub>
(Nasr and Ntim, 2018) (Zulfiati and Lusiana, 2019)	إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول	الرافعة المالية	Z <sub>2</sub>
(Chan et al., 2022) (Yi and Xiang, 2023)	صافي الدخل قبل الضرائب ÷ إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول	Z <sub>3</sub>
(Bangmek, 2020) (Ismail et al., 2021)	مبيعات السنة الحالية - مبيعات السنة السابقة) ÷ مبيعات السنة السابقة	معدل النمو السنوي في المبيعات	Z <sub>4</sub>
(Nasr and Ntim, 2018) (Ismail et al., 2021)	متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كان مكتب المراجعة هو أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك	حجم مكتب المراجعة	Z <sub>5</sub>

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

### ٣- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروضها على العديد من المصادر التي تتمثل في الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (<http://www.egx.com.eg>)، موقع معلومات مباشر مصر (<https://www.mubasher.info>)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

### ٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

١. اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعملية أو اللامعملية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.
٢. اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على مستوى التحفظ المحاسبي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به.
٣. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وتحديد مدى وجود أثر حقيقي لتغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام قيمة (D-W) Durbin Watson.
٤. التحليل الوصفي Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.
٥. تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression لبناء نماذج لتقدير مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري، فضلاً عن تحديد الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي.
٦. اختبار Kruskal-wallis لفحص الفروق المعنوية بين الشركات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري، فضلاً عن فحص الفروق المعنوية بين القطاعات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي، تغطية المحللين الماليين، وآليات التحصين الإداري.

### ثامناً: تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، اختبار التداخل الخطي، اختبار الارتباط الذاتي، التحليل الوصفي، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، واختبار Kruskal-wallis بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

## ١- اختبار صلاحية بيانات الدراسة

يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي من خلال اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، اختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

### ١/١ اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أكبر من ٠,٠٥ (Pallant, 2016)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

### جدول رقم (٣)

#### نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

رمز المتغير	المتغير	Kolmogorov-Smirnov		Shapiro-Wilk	
		المعنوية	الاحصائية	المعنوية	الاحصائية
Y	التحفظ المحاسبي	٠,٠٠٠	٠,٣٤٠	٠,٤٧١	٠,٠٠٠
X <sub>1</sub>	تغطية المحللين الماليين	٠,٠٠٠	٠,٣٧٤	٠,٦٢١	٠,٠٠٠
X <sub>3</sub>	استقلال مجلس الإدارة	٠,٠٠٠	٠,١٦٨	٠,٩٠٢	٠,٠٠٠
X <sub>4</sub>	الملكية الإدارية	٠,٠٠٠	٠,٢٤٦	٠,٧٢٣	٠,٠٠٠
X <sub>5</sub>	فترة منصب المدير التنفيذي	٠,٠٠٠	٠,٢٦٣	٠,٧٧٢	٠,٠٠٠
X <sub>1</sub> *X <sub>2</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي	٠,٠٠٠	٠,٤٦١	٠,٤٣٧	٠,٠٠٠
X <sub>1</sub> *X <sub>3</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة	٠,٠٠٠	٠,٤٠١	٠,٤٦٥	٠,٠٠٠
X <sub>1</sub> *X <sub>4</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين والملكية الإدارية	٠,٠٠٠	٠,٤١٩	٠,٣٠٢	٠,٠٠٠
X <sub>1</sub> *X <sub>5</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي	٠,٠٠٠	٠,٣٥١	٠,٤٤٣	٠,٠٠٠
Z <sub>1</sub>	حجم الشركة	٠,٠٠٠	٠,٠٩٦	٠,٩٥٨	٠,٠٠٠
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	٠,٠٠٥	٠,٠٧٠	٠,٨٣٢	٠,٠٠٠
Z <sub>3</sub>	معدل العائد على الأصول	٠,٠٠٠	٠,١٨٤	٠,٥٩٧	٠,٠٠٠
Z <sub>4</sub>	معدل النمو السنوي في المبيعات	٠,٠٠٠	٠,٣٣٦	٠,٣٨٠	٠,٠٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

بفحص نتائج الجدول رقم (٣) لوحظ أن قيم المعنوية لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي، إلا أن حجم العينة محل الدراسة أكبر من (٣٠) مفردة حيث بلغ عدد المشاهدات (٢٤٨) مشاهدة، وبالتالي فلا يوجد تأثير لعدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي على مدى دقة نموذج الدراسة (Gujarati, 2004)، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الوهمية فهي ذات قيم ثنائية التوزيع لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

### ٢/١ اختبار التداخل الخطي

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)، وبإجراء اختبار التداخل الخطي لنماذج الدراسة لوحظ أن قيم تضخم التباين أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على التحفظ المحاسبي.

### ٣/١ اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة Durbin Watson (D-W) فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١,٥ : ٢,٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003)، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة لوحظ أن قيم (D-W) تقع داخل المدى (١,٥ : ٢,٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نماذج الدراسة.

### ٢ - التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
أولاً: المتغيرات المتصلة					
Y	التحفظ المحاسبي	١,٦٥	٠,٥٩ -	٩,٣٧	٥,٦٢٣
X <sub>1</sub>	تغطية المحللين الماليين	١,٢٩	٠,٠٠	١٢,٠٠	٢,٣٤
X <sub>3</sub>	استقلال مجلس الإدارة	٠,٢١	٠,٠٠	١,٠٠	٠,١٨
X <sub>4</sub>	الملكية الإدارية	٠,١٤	٠,٠٠	٠,٩٨	٠,٢١
X <sub>5</sub>	فترة منصب المدير التنفيذي	٦,٢٣	٢,٠٠	١٤,٠٠	٦,٩٥
Z <sub>1</sub>	حجم الشركة	٢٠,٩٥	١٧,٢٣	٢٦,٢٠	٢,١٠
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	٠,٤٩	٠,٠١	٣,١٨	٠,٣٠
Z <sub>3</sub>	معدل العائد على الأصول	٠,٠٣	١,٣٢ -	٠,٢٥	٠,١٢
Z <sub>4</sub>	معدل النمو السنوي في المبيعات	٠,٤٥	١,٠٠ -	١٩,٨٧	٢,١٩
ثانياً: المتغيرات المنفصلة					
رمز المتغير	المتغير	مشاهدات محققة (١)		مشاهدات غير محققة (صفر)	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
X <sub>2</sub>	ازدواجية دور المدير التنفيذي	١٠٢	٤١,١	١٤٦	٥٨,٩
Z <sub>5</sub>	حجم مكتب المراجعة	٨٣	٣٣,٥	١٦٥	٦٦,٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (٤) لوحظ أن متوسط مستوى التحفظ المحاسبي للشركات محل الدراسة بلغ (١,٦٥) بحد أدنى وحد أعلى (-٠,٥٩، ٩,٣٧) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (١,٩٧) في دراسة (الطحان، ومحمود، ٢٠٢٠)، كما بلغ (١,٥٩) في دراسة (Aburish et al., 2022)، فضلاً عن وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠,٨٧) في دراسة (Isniawati et al., 2018)، كما بلغ (٠,٤٦) في دراسة (Salehi et al., 2021).

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد بلغ متوسط تغطية المحللين الماليين للشركات محل الدراسة (١,٢٩) بحد أدنى وحد أعلى (٠,٠٠، ١٢,٠٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات حيث بلغ (١,٨٩) في دراسة (Marhfor et al., 2015)، كما بلغ (١,٦١) في دراسة (Lin, 2023)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن دراسة (Isniawati et al. (2018 حيث بلغ (٠,٠٥)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٤,٠١) في دراسة (بلال، ٢٠٢٠)، كما بلغ (٥,١٠) في دراسة (Galanti et al., 2022).

كما لوحظ أن متوسط استقلال مجلس الإدارة بلغ (٠,٢١) بحد أدنى وحد أعلى (١,٠٠، ٠,٠٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Solikhah and Jariyah (2020 حيث بلغ (٠,٣٩)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠,٧٠) في دراسة (Dah et al., 2020)، كما بلغ (٠,٧١) في دراسة (خيري، ٢٠٢٢)، بينما بلغ متوسط الملكية الإدارية للشركات محل الدراسة (٠,١٤) بحد أدنى وحد أعلى (٠,٩٨، ٠,٠٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Christian et al. (2022 حيث بلغ (٠,١٦)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠,٠٦) في دراسة (Zulfiati and Lusiana, 2019)، كما بلغ (٠,٠٩) في دراسة (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠,٢٤) في دراسة (خيري، ٢٠٢٢)، كما بلغ (٠,٦٠) في دراسة (محمد، ٢٠٢٣)، بينما بلغ متوسط فترة منصب المدير التنفيذي (٦,٢٣) بحد أدنى وحد أعلى (٢,٠٠، ١٤,٠٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) حيث بلغ (٤,٩١)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠,١٦) في دراسة (Bangmek, 2020)، كما بلغ (٠,٤١) في دراسة (محمد، ٢٠٢٣)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٩,٢٩) في دراسة (Dah et al., 2020)، كما بلغ (٩,٩٦) في دراسة (Antounian et al., 2021).

أما بالنسبة للمتغيرات الحاكمة فقد بلغ متوسط حجم الشركات محل الدراسة (٢٠,٩٥) بحد أدنى وحد أعلى (١٧,٢٣، ٢٦,٢٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات حيث بلغ (٢٢,٢١) في دراسة (Gao et al., 2020)، كما بلغ (٢١,٤٨) في دراسة (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات حيث بلغ (٩,٣٥) في دراسة (الطحان، ومحمود، ٢٠٢٠)، كما بلغ (١٦,٤٠) في دراسة (Bangmek, 2020)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن دراسة (Solikhah and Jariyah (2020 حيث بلغ (٢٨,١٨)، كما بلغ متوسط الرافعة المالية خلال فترة الدراسة (٠,٤٩) بحد أدنى وحد أعلى (٣,١٨، ٠,٠١) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات حيث بلغ (٠,٥٠) في دراسة (Zulfiati and Lusiana, 2019)، وبلغ (٠,٤٧) في دراسة (الإسداوي، ومحمد، ٢٠٢٠)، فضلاً عن وجود ارتفاع عن بعض الدراسات حيث بلغ (٠,١٥) في دراسة (Hu et al., 2017)، كما بلغ (٠,٢٠) في دراسة (Chan et al., 2022)، في حين لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات حيث بلغ (٠,٦٩) في دراسة (Isniawati et al., 2018)، كما بلغ (٠,٧٣) في دراسة (Ismail et al., 2021).

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

في حين بلغ متوسط معدل العائد على الأصول (٠,٠٣) بحد أدنى وحد أعلى (-١,٣٢، ٠,٢٥) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات حيث بلغ (٠,٠٣) في دراسة (Ismail et al., 2021)، كما بلغ (٠,٠٥) في دراسة (Yi and Xiang, 2023)، بينما لوحظ وجود ارتفاع عن دراسة (Sun and Liu (2011) حيث بلغ (٠,٠٠١)، فضلاً عن وجود انخفاض عن بعض الدراسات حيث بلغ (٠,١٢) في دراسة (Dah et al., 2020)، كما بلغ (٠,١٣) في دراسة (Salehi et al., 2021)، كما لوحظ أن متوسط معدل النمو السنوي في المبيعات بلغ (٠,٤٥) بحد أدنى وحد أعلى (-١,٠٠، ١٩,٨٧) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة محمد (٢٠٢٣) حيث بلغ (٠,٤٧)، فضلاً عن وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠,٠٩) في دراسة (Solikhah and Jariyah, 2020)، كما بلغ (٠,٠٨) في دراسة (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣)، بينما لوحظ وجود انخفاض عن دراسة (Bangmek (2020) حيث بلغ (٠,٠٩).

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المنفصلة التي تتمثل في ازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم مكتب المراجعة، فقد بلغت نسبة الشركات محل الدراسة التي يشغل فيها المدير التنفيذي منصب رئيس مجلس الإدارة (٤١,١٪) بما يعادل (١٠٢) مشاهدة من إجمالي (٢٤٨) مشاهدة، بينما بلغت نسبة الشركات التي تتميز بانفصال المدير التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة (٥٨,٩٪) بما يعادل (١٤٦) مشاهدة، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فقد لوحظ وجود تقارب مع دراسة الطحان، ومحمود (٢٠٢٠) حيث بلغت (٤١٪)، ووجود ارتفاع عن دراسة سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) حيث بلغت (٣٥,٩٪)، فضلاً عن وجود انخفاض عن بعض الدراسات حيث بلغت (٥٤٪) في دراسة (Dah et al., 2020)، وبلغت (٥٨,٦٪) في دراسة (محمد، ٢٠٢٣)، في حين لوحظ انخفاض نسبة الشركات التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى حيث بلغت (٣٣,٥٪) بما يعادل (٨٣) مشاهدة من إجمالي (٢٤٨) مشاهدة، بينما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأخرى (١٦٥) مشاهدة بنسبة (٦٦,٥٪)، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مع الدراسات السابقة فقد لوحظ انخفاض نسبة شركات الدراسة الحالية حيث بلغت (٦٠,٩٪) في دراسة (Bangmek, 2020)، وبلغت (٤٧,٤٪) في دراسة (Ismail et al., 2021).

### ٣- اختبار أثر تغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي

لاختبار أثر تغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين بغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير مستوى التحفظ المحاسبي بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي من خلال الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الانحدار لأثر تغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي

رمز المتغير	المتغير	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X <sub>1</sub>	تغطية المحللين الماليين	٠,١٧١	٠,١٨٥	٠,٠٢٤	١,٦٣٠	٠,٦١٣
Z <sub>1</sub>	حجم الشركة	٠,٠٨٢	٠,٢٧٠	٠,٧٦٢	٢,٧٨٧	٠,٣٥٩
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	-١,٢٩١	١,٩٠٦	٠,٠٣٣	٢,٩٠٤	٠,٣٤٤
Z <sub>3</sub>	معدل العائد على الأصول	١٣,٣٧٤	٤,٤٢١	٠,٠٠٣	٢,٣٢٠	٠,٤٣١
Z <sub>4</sub>	معدل النمو السنوي في المبيعات	-٠,٠٥٠	٠,١٦٠	٠,٠٤١	١,٠٥٩	٠,٩٤٤
Z <sub>5</sub>	حجم مكتب المراجعة	-٠,١٨٣	٠,٩٥٧	٠,٨٤٩	١,٧٦٨	٠,٥٦٦
الثابت		١,٥٤٩				
تقييم دقة تقدير مستوى التحفظ المحاسبي						
الارتباط الذاتي (D-W)		١,٨٧١				
معامل الارتباط المتعدد (R)		٠,٤١٣				
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		١٧%				
معامل التحديد المعدل (adj.R <sup>2</sup> )		١٤,٩%				
درجات الحرية (df)		(٦,٢٤١)				
F المحسوبة		٨,٣٤٧				
F الجدولية		٢,٩٠				
(sig.) المعنوية		٠,٠٠٠				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٥) لوحظ أن تحليل الانحدار الخطي المتعدد قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي وهي (معدل العائد على الأصول، تغطية المحللين الماليين، الرافعة المالية، ومعدل النمو السنوي في المبيعات) بمعاملات انحدار بلغت (١٣,٣٧٤، ٠,١٧١، -١,٢٩١، -٠,٠٥٠) على الترتيب، عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٣، ٠,٠٢٤، ٠,٠٣٣، ٠,٠٤١) على الترتيب.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وبفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الانحدار لوحظ أن قيم تضخم التباين لتغطية المحللين الماليين والمتغيرات الحاكمة أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على مستوى التحفظ المحاسبي، وبفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار لوحظ أن قيمة (D-W) تعادل (١,٨٧١) وهي تقع داخل المدى (١,٥ : ٢,٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

كما اتضح من نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود تأثيراً إيجابياً لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة تغطية المحللين الماليين تؤدي إلى ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً لزيادة رغبة الشركات في تجنب تكاليف التقاضي (Staveren, 2017)، فضلاً عن قدرة المحللين الماليين على حماية أصحاب المصالح ومراقبة سلوك الإدارة نظراً لخبراتهم ومهاراتهم في متابعة البيانات المالية للشركة (Degeorge et al., 2013; Kim et al., 2019)، دورهم كوسطاء للمعلومات مما يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين وإدارة الشركة (بلال، ٢٠٢٠؛ جميل، ٢٠٢٢)، مراعاتهم للأخبار السيئة بسرعة أكبر وميلهم إلى الإفصاح عنها بالتقارير المالية (Sun and Liu, 2011)، تركيزهم على التحليل المالي لتقييم جودة التقديرات المحاسبية والمخاطر وتحديد السياسات المحاسبية المتبعة ومقارنتها بالصناعة (أبو العز، ٢٠١١)، قدرتهم على اكتشاف والإبلاغ عن الممارسات الإدارية ومصادقية التعديلات بالتقارير المالية (سمعان، ٢٠٢٠)، بالإضافة إلى قدرتهم على المتابعة المستمرة لإدارة الشركات وتحديد مدى كفاءتها وخبراتها مما يؤدي إلى اختيار الشركات للسياسات المحاسبية التي تخفض من حالات عدم التأكد (حماد، ٢٠٢١)، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة حماد (٢٠٢١)؛ جميل (٢٠٢٢)؛ إبراهيم (٢٠٢٢)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراستي Marhfor et al. (2018)؛ Isniawati et al. (2015) التي أشارت إلى وجود تأثيراً سلبياً لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين كما يلي:

$$Y = 1.549 + 0.171 X_1 + 0.082 Z_1 - 1.291 Z_2 + 13.374 Z_3 - 0.050 Z_4 - 0.183 Z_5$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على تقدير مستوى التحفظ المحاسبي أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠,٤١٣) والمساهمة النسبية لها بلغت (١٧٪)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطي المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (معدل العائد على الأصول، تغطية المحللين الماليين، الرافعة المالية، ومعدل النمو السنوي في المبيعات)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (١٧٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (١٤,٩٪) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٨,٣٤٧) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢,٩٠) عند مستوى (٠,٠٠٠).

يتضح من العرض السابق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أربعة عوامل أساسية تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي والتي يمكن الاعتماد عليها في صياغة نموذج لتقدير مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

#### ٤- اختبار أثر آليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي

لاختبار أثر آليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري بغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير مستوى التحفظ المحاسبي بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي من خلال الجدول رقم (٦) التالي:

#### جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار لأثر آليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي

رمز المتغير	المتغير	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X <sub>2</sub>	ازدواجية دور المدير التنفيذي	-٠,٧٦٢	٠,٧٦٦	٠,٠٢٥	١,٢٢٨	٠,٨١٤
X <sub>3</sub>	استقلال مجلس الإدارة	٢,٥٤١	١,٩٤٣	٠,٠٠٤	١,٠٩٠	٠,٩١٧
X <sub>4</sub>	الملكية الإدارية	١,٣٣٥	١,٧٣٩	٠,٤٤٣	١,١٣٥	٠,٨٨١
X <sub>5</sub>	فترة مناصب المدير التنفيذي	-٠,٠٥٩	٠,٠٥٣	٠,٠١٣	١,١٥٨	٠,٨٦٣
Z <sub>1</sub>	حجم الشركة	٠,٢٠٥	٠,٢٦٩	٠,٤٤٨	٢,٧٦٤	٠,٣٦٢
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	-١,١٩٤	١,٩٢٤	٠,٠٣٤	٢,٩٥٢	٠,٣٣٩
Z <sub>3</sub>	معدل العائد على الأصول	١٣,٨٨٣	٤,٤٣٧	٠,٠٠٢	٢,٣٣١	٠,٤٢٩
Z <sub>4</sub>	معدل النمو السنوي في المبيعات	-٠,٠٤٣	٠,١٦٠	٠,٠٤٢	١,٠٦٤	٠,٩٤٠
Z <sub>5</sub>	حجم مكتب المراجعة	-٠,١٢٦	٠,٩٢٣	٠,٨٩١	١,٦٣٩	٠,٦١٠
	الثابت			-٢,٤٢٣		
تقييم دقة تقدير مستوى التحفظ المحاسبي						
	الارتباط الذاتي (D-W)			١,٩٠٧		
	معامل الارتباط المتعدد (R)			٠,٤٢٥		
	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )			١٨ %		
	معامل التحديد المعدل (adj.R <sup>2</sup> )			١٤,٧ %		
	درجات الحرية (df)			(٩,٢٣٨)		
	F المحسوبة			٦,٨٢٠		
	F الجدولية			٢,٥٠		
	(sig.) المعنوية			٠,٠٠٠		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وبفحص نتائج الجدول رقم (٦) لوحظ أن تحليل الانحدار الخطي المتعدد قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي وهي (معدل العائد على الأصول، استقلال مجلس الإدارة، فترة منصب المدير التنفيذي، ازدواجية دور المدير التنفيذي، الرافعة المالية، ومعدل النمو السنوي في المبيعات) بمعاملات انحدار بلغت (١٣,٨٨٣، ٢,٥٤١، ٠,٠٥٩، ٠,٧٦٢، ٠,١٩٤، ٠,٠٤٣) على الترتيب، عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٢، ٠,٠٠٤، ٠,٠١٣، ٠,٠٢٥، ٠,٠٣٤، ٠,٠٤٢) على الترتيب.

وبفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الانحدار لوحظ أن قيم تضخم التباين لآليات التحصين الإداري والمتغيرات الحاكمة أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على مستوى التحفظ المحاسبي، وبفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار لوحظ أن قيمة (D-W) تعادل (١,٩٠٧) وهي تقع داخل المدى (١,٥ : ٢,٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

كما تبين من نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود تأثيراً إيجابياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى أن ارتفاع نسبة الاستقلالية في مجلس الإدارة يؤدي إلى ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً لمواجهة الرقابة المستمرة من جانب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (Nasr and Ntim, 2018)، حيث يتميز أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بالخبرة الكافية والمعرفة للحكم على قرارات المجلس، فضلاً عن زيادة مطالباتهم بتطبيق التحفظ المحاسبي بغرض ارتفاع جودة التقارير المالية (سليمان، والجوهري، ٢٠٢٣؛ Beekes et al., 2004)، ويتفق ذلك مع نتائج دراستي (Mohammed et al. 2020)؛ Wati et al. (2017)؛ إلا أنه يختلف مع نتائج دراستي (Chi et al. (2009)؛ Amran and Abdul Manaf (2014) التي خلصت إلى وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي.

بينما لوحظ وجود تأثيراً سلبياً لفترة منصب المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث قد يتوافر لدى المدير التنفيذي المتوقع ترك منصبه الحافز لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي للحد من مخاطر التقاضي وتجنب الرقابة الصريحة والضمنية التي يمكن أن يتعرض لها بعد ترك منصبه (Gao, 2013; Bangmek, 2020)، كما أن طول فترة عمل المدير التنفيذي يؤدي إلى زيادة التحصين الإداري للمدير التنفيذي وانخفاض الدافع لحل مشاكل الوكالة، ومن ثم انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي (Salehi et al., 2021)، ويتفق ذلك مع نتائج دراستي (Sharma and Kaur (2021)؛ Bangmek (2020)؛ إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) التي توصلت إلى وجود تأثيراً إيجابياً لفترة عمل المدير التنفيذي في منصبه على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

في حين لوحظ وجود تأثيراً سلبياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تؤدي إلى زيادة مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، انخفاض احتمال إجراء تقييم عادل وفعال لأداء المدير التنفيذي وتحديد المسئول عن ضعف الأداء،

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

تعارض المصالح وتحيز المدير التنفيذي (Solikhah and Jariyah, 2020; Salehi et al., 2021)، زيادة سيطرة المدير التنفيذي وانخفاض استقلال مجلس الإدارة وضعف فعالية الرقابة على سلوك وقرارات الإدارة (أبوسالم، وعلوان، ٢٠١٨)، ويتفق ذلك مع نتائج دراستي سليمان، والجوهري (٢٠٢٣) Hsu et al. (2021)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراستي (Sharma and Kaur (2021); Chi et al. (2009) التي كشفت عن وجود تأثيراً إيجابياً لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار للعوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحسين الإداري كما يلي:

$$Y = -2.423-0.762 X_2+2.541 X_3+1.335 X_4-0.059 X_5+0.205 Z_1 \\ -1.194 Z_2+13.883 Z_3-0.043 Z_4-0.126 Z_5$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على تقدير مستوى التحفظ المحاسبي أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠,٤٢٥) والمساهمة النسبية لها بلغت (١٨٪)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطي المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (معدل العائد على الأصول، استقلال مجلس الإدارة، فترة منصب المدير التنفيذي، ازدواجية دور المدير التنفيذي، الرافعة المالية، ومعدل النمو السنوي في المبيعات)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (١٨٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (١٤,٧٪) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٦,٨٢٠) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢,٥٠) عند مستوى (٠,٠٠٠).

يتبين من العرض السابق أنه يمكن رفض الفرض الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود ستة عوامل أساسية تؤثر على التحفظ المحاسبي والتي يمكن الاعتماد عليها في صياغة نموذج لتقدير مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

#### ٥- اختبار الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي

لاختبار الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه "لا يوجد أثر تفاعلي ذو دلالة إحصائية بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد معاملات الانحدار للمتغيرات التي تمثل التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحسين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي من خلال الجدول رقم (٧) التالي:

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار للأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي

رمز المتغير	المتغير	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X <sub>1</sub>	تغطية المحللين الماليين	٠,٣٤٦	٠,٣٣٣	٠,٠٢٣	٥,٢٥٨	٠,١٩٠
X <sub>2</sub>	ازدواجية دور المدير التنفيذي	-٠,٠٧٢	٠,٨٧٠	٠,٠٢٩	١,٥٩٣	٠,٦٢٨
X <sub>3</sub>	استقلال مجلس الإدارة	٠,٨٨٥	٢,٢٦٠	٠,٠٢٦	١,٤٨٠	٠,٦٧٥
X <sub>4</sub>	الملكية الإدارية	١,٥٤٥	٢,٠٤٦	٠,٤٥١	١,٥٧٨	٠,٦٣٤
X <sub>5</sub>	فترة منصب المدير التنفيذي	-٠,٠٣٧	٠,٠٥٧	٠,٠٢٢	١,٣٦٦	٠,٧٣٢
X <sub>1</sub> *X <sub>2</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي	-٠,٦٢٧	٠,٣٠٩	٠,٠٣٢	٣,١٠١	٠,٣٢٢
X <sub>1</sub> *X <sub>3</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة	١,١٧٠	٠,٨٥٥	٠,٠١١	٣,٩٦٢	٠,٢٥٢
X <sub>1</sub> *X <sub>4</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين والملكية الإدارية	٠,٢٢١	٠,٧٣٤	٠,٧٦٣	٢,٨٦٥	٠,٣٤٩
X <sub>1</sub> *X <sub>5</sub>	التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي	-٠,٠٦٥	٠,٠٣١	٠,٠٣٨	٣,٦١٤	٠,٢٧٧
Z <sub>1</sub>	حجم الشركة	٠,٢٢٧	٠,٢٨٤	٠,٤٢٥	٣,٠٧٣	٠,٣٢٥
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	-١,٦٣٦	١,٩٤٣	٠,٠٢٨	٣,٠٢٢	٠,٣٣١
Z <sub>3</sub>	معدل العائد على الأصول	١٢,٥٣٠	٤,٤٩٤	٠,٠٠٦	٢,٤٠١	٠,٤١٦
Z <sub>4</sub>	معدل النمو السنوي في المبيعات	-٠,٠١٥	٠,١٦١	٠,٠٦٣	١,٠٨٢	٠,٩٢٥
Z <sub>5</sub>	حجم مكتب المراجعة	-٠,٤٧٣	٠,٩٦٩	٠,٦٢٦	١,٨١٤	٠,٥٥١
	الثابت				-٢,٨٥٥	
تقييم دقة تقدير مستوى التحفظ المحاسبي						
	الارتباط الذاتي (D-W)				١,٩٤٢	
	معامل الارتباط المتعدد (R)				٠,٤٥٥	
	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )				٢٠,٧%	
	معامل التحديد المعدل (adj.R <sup>2</sup> )				١٥,٦%	
	درجات الحرية (df)				(١٤,٢٣٣)	
	F المحسوبة				٥,٨٨٩	
	F الجدولية				١,١٧	
	(sig.) المعنوية				٠,٠٠٠	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

بفحص نتائج الجدول رقم (٧) لوحظ أن تحليل الانحدار الخطي المتعدد قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي وهي (معدل العائد على الأصول، التفاعل بين تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة، فترة منصب المدير التنفيذي، تغطية المحللين الماليين، استقلال مجلس الإدارة، الرافعة المالية، ازدواجية دور المدير التنفيذي، التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي، والتفاعل بين تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي) بمعاملات انحدار بلغت (١٢,٥٣٠، ١,١٧٠، ٠,٠٣٧، ٠,٣٤٦، ٠,٠٨٨٥، ١,٦٣٦، ٠,٠٧٢، ٠,٦٢٧، ٠,٠٦٥) على الترتيب، عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٦، ٠,٠١١، ٠,٠٢٢، ٠,٠٢٣، ٠,٠٢٦، ٠,٠٢٨، ٠,٠٢٩، ٠,٠٣٢، ٠,٠٣٨) على الترتيب.

وبفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الانحدار لوحظ أن قيم تضخم التباين لتغطية المحللين الماليين، آليات التحصين الإداري، التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري، والمتغيرات الحاكمة أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على مستوى التحفظ المحاسبي، وبفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار لوحظ أن قيمة (D-W) تعادل (١,٩٤٢) وهي تقع داخل المدى (١,٥ : ٢,٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

كما تبين من نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود تأثيراً إيجابياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أن المتغير التفاعلي أدى إلى زيادة التأثير الإيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بكل متغير منفرداً، ويتضح ذلك من ارتفاع مستوى المعنوية إلى (٠,٠١١) مقارنة بمستوى معنوية تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة الذي بلغ (٠,٠٢٣، ٠,٠٢٦) على الترتيب، فضلاً عن ارتفاع معامل الانحدار إلى (١,١٧٠) مقارنة بمعامل انحدار تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة الذي بلغ (٠,٣٤٦، ٠,٨٨٥) على الترتيب.

بينما لوحظ وجود تأثيراً سلبياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أن المتغير التفاعلي أدى إلى انخفاض التأثير السلبى على مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بالمتغير ازدواجية دور المدير التنفيذي منفرداً، ويتضح ذلك من انخفاض مستوى المعنوية إلى (٠,٠٣٢) مقارنة بمستوى معنوية تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي الذي بلغ (٠,٠٢٣، ٠,٠٢٩) على الترتيب، فضلاً عن انخفاض معامل الانحدار إلى (-٠,٦٢٧) مقارنة بمعامل انحدار تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي الذي بلغ (-٠,٣٤٦، ٠,٠٧٢) على الترتيب.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

كما لوحظ وجود تأثيراً سلبياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أن المتغير التفاعلي أدى إلى انخفاض التأثير السلبى على مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بالمتغير فترة منصب المدير التنفيذي منفرداً، ويتضح ذلك من انخفاض مستوى المعنوية إلى (٠,٠٣٨) مقارنة بمستوى معنوية تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي الذي بلغ (٠,٠٢٢، ٠,٠٢٣) على الترتيب، فضلاً عن انخفاض معامل الإنحدار إلى (-٠,٠٦٥) مقارنة بمعامل إنحدار تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي الذي بلغ (٠,٠٣٧-، ٠,٣٤٦) على الترتيب، في حين لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين والملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٧٦٣).

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري كما يلي:

$$Y = -2.855 + 0.346 X_1 - 0.072 X_2 + 0.885 X_3 + 1.545 X_4 - 0.037 X_5 \\ - 0.627 X_1 * X_2 + 1.170 X_1 * X_3 + 0.221 X_1 * X_4 - 0.065 X_1 * X_5 \\ + 0.227 Z_1 - 1.636 Z_2 + 12.530 Z_3 - 0.015 Z_4 - 0.473 Z_5$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على تقدير مستوى التحفظ المحاسبي أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠,٤٥٥) والمساهمة النسبية لها بلغت (٢٠,٧٪)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطي المتعدد خلال فترة الدراسة، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٢٠,٧٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (١٥,٦٪) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٥,٨٨٩) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (١,١٧) عند مستوى (٠,٠٠٠).

يتبين من العرض السابق أنه يمكن رفض الفرض الثالث القائلة بأنه " لا يوجد أثر تفاعلي ذو دلالة إحصائية بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تسعة عوامل أساسية تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي والتي يمكن الاعتماد عليها في صياغة نموذج لتقدير مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

## ٦- اختبار مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين

لفحص مدى الاختلاف بين الشركات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين يتم التحقق من مدى صحة الفرض الرابع القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لمقارنة مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات محل الدراسة، فإذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أقل من (٠,٠٥) فهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين الشركات (Pallant, 2016)، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين من خلال الجدول رقم (٨) التالي:

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

### جدول رقم (٨)

نتائج الفروق المعنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي  
في ضوء تغطية المحللين الماليين

المعنوية	كا	المتوسط	العدد	تغطية المحللين الماليين
٠,٠٠١	١١,٧٩١	١٤٦,٥٥	٨٣	وجود توصيات للمحللين الماليين
		١١٣,٤١	١٦٥	عدم وجود توصيات للمحللين الماليين

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٨) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لمستوى التحفظ المحاسبي بلغت (٠,٠٠١) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين وذلك عند قيمة (كا) بلغت (١١,٧٩١)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لوجود وعدم وجود توصيات صادرة عن المحللين الماليين الذي بلغ (١٤٦,٥٥، ١١٣,٤١) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لتوصيات المحللين الماليين بين الشركات وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الرابع القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين"، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين.

### ٧- اختبار مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري

لفحص مدى الاختلاف بين الشركات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري يتم التحقق من مدى صحة الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لمقارنة مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات محل الدراسة، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري من خلال الجدول رقم (٩) التالي:

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

جدول رقم (٩)

نتائج الفروق المعنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي  
في ضوء آليات التحصين الإداري

المعنوية	كا	المتوسط	العدد	آليات التحصين الإداري
٠,٢٨٩	١,١٢٥	١٣٠,٢٨	١٠٢	ازدواجية دور المدير التنفيذي
		١٢٠,٤٦	١٤٦	انفصال المدير التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة
٠,٠٠٠	١٨,٤٢١	١٣٧,٢٥	١٧٤	استقلال مجلس الإدارة
		٩٤,٥٢	٧٤	عدم استقلال مجلس الإدارة
٠,٦٩٢	٠,١٥٧	١٢٥,٥٤	١٨٦	الملكية الإدارية
		١٢١,٣٧	٦٢	عدم وجود الملكية الإدارية
٠,٨٨٣	٠,٠٢٢	١٢٥,٢٤	١١١	طول فترة منصب المدير التنفيذي
		١٢٣,٩٠	١٣٧	قصر فترة منصب المدير التنفيذي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٩) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لمستوى التحفظ المحاسبي في ضوء ازدواجية دور المدير التنفيذي بلغت (٠,٢٨٩) وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي وذلك عند قيمة (كا) بلغت (١,١٢٥)، ويتضح ذلك من تقارب مدى رتب المتوسط الحسابي لازدواجية دور المدير التنفيذي وانفصال المدير التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة الذي بلغ (١٣٠,٢٨، ١٢٠,٤٦) على الترتيب، مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء ازدواجية دور المدير التنفيذي.

بينما لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لمستوى التحفظ المحاسبي في ضوء استقلال مجلس الإدارة بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي وذلك عند قيمة (كا) بلغت (١٨,٤٢١)، ويتضح ذلك من اختلاف مدى رتب المتوسط الحسابي لاستقلال مجلس الإدارة وعدم استقلال مجلس الإدارة الذي بلغ (١٣٧,٢٥، ٩٤,٥٢) على الترتيب، مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء استقلال مجلس الإدارة.

في حين لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لمستوى التحفظ المحاسبي في ضوء الملكية الإدارية بلغت (٠,٦٩٢) وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي وذلك عند قيمة (كا) بلغت (٠,١٥٧)، ويتضح ذلك من تقارب مدى رتب المتوسط الحسابي للملكية الإدارية وعدم وجود الملكية الإدارية الذي بلغ (١٢٥,٥٤، ١٢١,٣٧) على الترتيب، مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء الملكية الإدارية.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

كما لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لمستوى التحفظ المحاسبي في ضوء فترة منصب المدير التنفيذي بلغت (٠,٨٨٣) وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي وذلك عند قيمة (كأ) بلغت (٠,٠٢٢)، ويتضح ذلك من تقارب مدى رتب المتوسط الحسابي لطول فترة منصب المدير التنفيذي وقصر فترة منصب المدير التنفيذي الذي بلغ (١٢٣,٩٠، ١٢٥,٢٤) على الترتيب، مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء فترة منصب المدير التنفيذي.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري"، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء استقلال مجلس الإدارة.

#### ٨- تحليلات إضافية

#### ١/٨ اختبار مدى الاختلاف بين القطاعات حول مستوى التحفظ المحاسبي

اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لفحص مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول مستوى التحفظ المحاسبي من خلال الجدول رقم (١٠) التالي:

#### جدول رقم (١٠)

#### نتائج الفروق المعنوية بين القطاعات حول مستوى التحفظ المحاسبي

المعنوية	كا	الترتيب	المتوسط	اسم القطاع
٠,٠٠٠	٤١,٠٣٧	٦	٩٢,٩٥	الموارد الأساسية
		٢	١٥٨,٥٨	الرعاية الصحية والأدوية
		٤	١٣١,٧٥	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
		٥	١١٣,٦٦	العقارات
		٧	٧٧,٢٥	السياحة والترفيه
		١	١٦٥,١٩	الأغذية والمشروبات والتبغ
		٣	١٣٨,٣٨	المقاولات والإنشاءات الهندسية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

بفحص نتائج الجدول رقم (١٠) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار بلغت (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول مستوى التحفظ المحاسبي وذلك عند قيمة (كا) بلغت (٤١,٠٣٧)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لمستوى التحفظ المحاسبي بين قطاعات سوق الأوراق المالية التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (١٦٥,١٩، ٧٧,٢٥) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لمستوى التحفظ المحاسبي لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (الأغذية والمشروبات والتبغ، الرعاية الصحية والأدوية، المقاولات والإنشاءات الهندسية، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، العقارات، الموارد الأساسية، والسياحة والترفيه) بلغ (١٦٥,١٩، ١٥٨,٥٨، ١٣٨,٣٨، ١٣١,٧٥، ١١٣,٦٦، ٩٢,٩٥، ٧٧,٢٥) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لمستوى التحفظ المحاسبي بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين القطاعات حول مستوى التحفظ المحاسبي.

#### ٢/٨ اختبار مدى الاختلاف بين القطاعات حول تغطية المحللين الماليين

اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لفحص مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول تغطية المحللين الماليين، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول تغطية المحللين الماليين من خلال الجدول رقم (١١) التالي:

#### جدول رقم (١١)

#### نتائج الفروق المعنوية بين القطاعات حول تغطية المحللين الماليين

المعنوية	كا	الترتيب	المتوسط	اسم القطاع
٠,٠١٠	١٦,٩٢٥	٢	١٤١,٠١	الموارد الأساسية
		١	١٥٠,٧٣	الرعاية الصحية والأدوية
		٣	١٤٠,٢٨	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
		٥	١١٦,٩٧	العقارات
		٦	١٠١,٠٠	السياحة والترفيه
		٤	١٢٣,٠٠	الأغذية والمشروبات والتبغ
		٧	٨٣,٠٠	المقاولات والإنشاءات الهندسية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (١١) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار بلغت (٠,٠١٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول تغطية المحللين الماليين وذلك عند قيمة (كا) بلغت (١٦,٩٢٥)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لتغطية المحللين الماليين بين قطاعات سوق الأوراق المالية التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (١٥٠,٧٣، ٨٣,٠٠) على الترتيب.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لتغطية المحللين الماليين لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (الرعاية الصحية والأدوية، الموارد الأساسية، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، الأغذية والمشروبات والتبغ، العقارات، السياحة والترفيه، والمقاولات والإنشاءات الهندسية) بلغ (١٥٠,٧٣, ١٤١,٠١, ١٤٠,٢٨, ١٢٣,٠٠, ١١٦,٩٧, ١٠١,٠٠, ٨٣,٠٠) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لتغطية المحللين الماليين بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين القطاعات حول تغطية المحللين الماليين.

### ٣/٨ اختبار مدى الاختلاف بين القطاعات حول آليات التحصين الإداري

اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لفحص مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول آليات التحصين الإداري، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول آليات التحصين الإداري من خلال الجدول رقم (١٢) التالي:

#### جدول رقم (١٢)

#### نتائج الفروق المعنوية بين القطاعات حول آليات التحصين الإداري

آليات التحصين الإداري	الموارد الأساسية	الرعاية الصحية والأدوية	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	العقارات	السياحة والترفيه	الأغذية والمشروبات والتبغ	المقاولات والإنشاءات الهندسية
المتوسط	١٥٧,٢٠	٩٤,١٧	١١٢,٢٥	١٤١,١٤	١٠٤,٥٠	١٠٢,١٢	٨٩,٠٠
الترتيب	١	٦	٣	٢	٤	٥	٧
كا <sup>٢</sup>	٣٦,٣١٥						
المعنوية	٠,٠٠٠						
المتوسط	١٠١,١٩	١٢٠,٠٤	١٣٨,٦٣	١٢٧,١٢	١٠٠,٩٣	١٤٤,٦٣	١٢٥,٤٤
الترتيب	٦	٥	٢	٣	٧	١	٤
كا <sup>٢</sup>	١١,٦٤٣						
المعنوية	٠,٠٧٠						
المتوسط	٩٤,٨٥	١٤٣,١٧	١٩٢,٣١	١١٣,٢٣	١٧٣,٥٥	١٢٠,٥٠	١٠٨,٥٠
الترتيب	٧	٣	١	٥	٢	٤	٦
كا <sup>٢</sup>	٣٥,٣٩٦						
المعنوية	٠,٠٠٠						
المتوسط	١٢٣,٧٥	١١٣,٧١	١٥٣,٢٥	١١٣,٢٥	١٦٤,١٠	١٢٦,٥٢	١١٤,٧٥
الترتيب	٤	٦	٢	٧	١	٣	٥
كا <sup>٢</sup>	١١,٧٥٧						
المعنوية	٠,٠٦٨						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

بفحص نتائج الجدول رقم (١٢) لتحديد مدى الاختلاف بين القطاعات حول ازدواجية دور المدير التنفيذي لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول ازدواجية دور المدير التنفيذي وذلك عند قيمة (كا) بلغت (٣٦,٣١٥)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي بين قطاعات سوق الأوراق المالية التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٨٩,٠٠، ١٥٧,٢٠) على الترتيب، وبفحص رتب المتوسط الحسابي لازدواجية دور المدير التنفيذي لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (الموارد الأساسية، العقارات، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، السياحة والترفيه، الأغذية والمشروبات والتبغ، الرعاية الصحية والأدوية، المقاولات والإنشاءات الهندسية) بلغ (١٥٧,٢٠، ١٤١,١٤، ١١٢,٢٥، ١٠٤,٥٠، ١٠٢,١٢، ٩٤,١٧، ٨٩,٠٠) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لازدواجية دور المدير التنفيذي بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين القطاعات حول ازدواجية دور المدير التنفيذي.

بينما لوحظ عند فحص نتائج الجدول رقم (١٠) لتحديد مدى الاختلاف بين القطاعات حول استقلال مجلس الإدارة أن قيمة معنوية الاختبار بلغت (٠,٠٧٠) وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول استقلال مجلس الإدارة وذلك عند قيمة (كا) بلغت (١١,٦٤٣)، ويتضح ذلك من تقارب مدى رتب المتوسط الحسابي بين القطاعات التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (١٠٠,٩٣، ١٤٤,٦٣) على الترتيب، وبفحص رتب المتوسط الحسابي لاستقلال مجلس الإدارة لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (الأغذية والمشروبات والتبغ، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، العقارات، المقاولات والإنشاءات الهندسية، الرعاية الصحية والأدوية، الموارد الأساسية، والسياحة والترفيه) بلغ (١٤٤,٦٣، ١٣٨,٦٣، ١٢٧,١٢، ١٢٥,٤٤، ١٢٠,٠٤، ١٠١,١٩، ١٠٠,٩٣) على الترتيب، مما يشير إلى تقارب رتب المتوسط الحسابي لاستقلال مجلس الإدارة بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من عدم وجود فروق معنوية بين القطاعات حول استقلال مجلس الإدارة.

في حين لوحظ عند فحص نتائج الجدول رقم (١٠) لتحديد مدى الاختلاف بين القطاعات حول الملكية الإدارية أن قيمة معنوية الاختبار بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول الملكية الإدارية وذلك عند قيمة (كا) بلغت (٣٥,٣٩٦)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي بين قطاعات سوق الأوراق المالية التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٩٤,٨٥، ١٩٢,٣١) على الترتيب، وبفحص رتب المتوسط الحسابي للملكية الإدارية لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، السياحة والترفيه، الرعاية الصحية والأدوية، الأغذية والمشروبات والتبغ، العقارات، المقاولات والإنشاءات الهندسية، والموارد الأساسية) بلغ (١٩٢,٣١، ١٧٣,٥٥، ١٤٣,١٧، ١٢٠,٥٠، ١١٣,٢٣، ٩٤,٨٥، ١٠٨,٥٠) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي للملكية الإدارية بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين القطاعات حول الملكية الإدارية.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

بينما لوحظ عند فحص نتائج الجدول رقم (١٠) لتحديد مدى الاختلاف بين القطاعات حول فترة منصب المدير التنفيذي أن قيمة معنوية الاختبار بلغت (٠,٠٦٨) وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول فترة منصب المدير التنفيذي وذلك عند قيمة (ك) بلغت (١١,٧٥٧)، ويتضح ذلك من تقارب مدى رتب المتوسط الحسابي بين القطاعات التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (١١٣,٢٥، ١٦٤,١٠) على الترتيب، وبفحص رتب المتوسط الحسابي لفترة منصب المدير التنفيذي لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (والسياحة والترفيه، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، الأغذية والمشروبات والتبغ، الموارد الأساسية، المقاولات والإنشاءات الهندسية، الرعاية الصحية والأدوية، العقارات) بلغ (١٦٤,١٠، ١٥٣,٢٥، ١٢٦,٥٢، ١٢٣,٧٥، ١١٤,٧٥، ١١٣,٧١، ١١٣,٢٥) على الترتيب، مما يشير إلى تقارب رتب المتوسط الحسابي لفترة منصب المدير التنفيذي بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من عدم وجود فروق معنوية بين القطاعات حول فترة منصب المدير التنفيذي.

### تاسعاً: نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة اختبار الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال فحص أثر تغطية المحللين الماليين على مستوى التحفظ المحاسبي، اختبار أثر آليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي، تقييم الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبي، تحديد مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين، فضلاً عن دراسة وتحليل مدى الاختلاف بين الشركات حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري، وفي ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالي:

١. امكانية صياغة نموذج لتقدير مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية في ضوء تغطية المحللين الماليين اعتماداً على أربعة عوامل أساسية تؤثر على التحفظ المحاسبي وتتمثل تلك العوامل في (معدل العائد على الأصول، تغطية المحللين الماليين، الرافعة المالية، ومعدل النمو السنوي في المبيعات) بمعاملات انحدار بلغت (١٣,٣٧٤، ٠,١٧١، ٠,٢٩١، ٠,٠٥٠) على الترتيب، عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٣، ٠,٠٢٤، ٠,٠٣٣، ٠,٠٤١) على الترتيب، كما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٤١٣) وبلغت المساهمة النسبية (١٧٪)، وبلغت قيمة F المحسوبة (٨,٣٤٧) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢,٩٠) عند مستوى (٠,٠٠٠).
٢. امكانية صياغة نموذج لتقدير مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية في ضوء آليات التحصين الإداري اعتماداً على ستة عوامل أساسية تؤثر على التحفظ المحاسبي وتتمثل تلك العوامل في (معدل العائد على الأصول، استقلال مجلس الإدارة، فترة منصب المدير التنفيذي، ازدواجية دور المدير التنفيذي، الرافعة المالية، ومعدل النمو السنوي في المبيعات) بمعاملات انحدار بلغت (١٣,٨٨٣، ٢,٥٤١، ٠,٠٥٩، ٠,٧٦٢، ٠,١٩٤، ٠,٠٤٣) على الترتيب، عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠٠٢، ٠,٠٠٤، ٠,٠١٣، ٠,٠٢٥، ٠,٠٣٤، ٠,٠٤٢) على الترتيب، كما بلغت

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٤٢٥) وبلغت المساهمة النسبية (١٨٪)، وبلغت قيمة F المحسوبة (٦,٨٢٠) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢,٥٠) عند مستوى (٠,٠٠٠).
٣. وجود تأثيراً ايجابياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أدى التفاعل بين تغطية المحللين الماليين واستقلال مجلس الإدارة إلى زيادة التأثير الإيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بكل متغير على حده.
٤. وجود تأثيراً سلبياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أدى التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وازدواجية دور المدير التنفيذي إلى انخفاض التأثير السلبى على مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بالمتغير ازدواجية دور المدير التنفيذي منفرداً، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً للمتغير التفاعلي تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أدى التفاعل بين تغطية المحللين الماليين وفترة منصب المدير التنفيذي إلى انخفاض التأثير السلبى على مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بالمتغير فترة منصب المدير التنفيذي منفرداً.
٥. وجود فروق معنوية بين الشركات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري معبراً عنها باستقلال مجلس الإدارة حيث بلغت قيمتي معنوية الاختبار (٠,٠٠٠٠، ٠,٠٠٠١) على الترتيب، كما بلغت قيمتي كآ<sup>٢</sup> (١١,٧٩١، ١٨,٤٢١) على الترتيب.
٦. عدم وجود فروق معنوية بين الشركات محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي في ضوء آليات التحصين الإداري معبراً عنها بازدواجية دور المدير التنفيذي، الملكية الإدارية، وفترة منصب المدير التنفيذي حيث بلغت قيم معنوية الاختبار (٠,٢٨٩، ٠,٦٩٢، ٠,٨٨٣) على الترتيب، كما بلغت قيم كآ<sup>٢</sup> (١,١٢٥، ٠,١٥٧، ٠,٠٢٢) على الترتيب.
٧. وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول مستوى التحفظ المحاسبي، تغطية المحللين الماليين، ازدواجية دور المدير التنفيذي، والملكية الإدارية حيث بلغت قيم معنوية الاختبار (٠,٠٠٠٠، ٠,٠١٠، ٠,٠٠٠٠) على الترتيب، كما بلغت قيم كآ<sup>٢</sup> (٤١,٠٣٧، ١٦,٩٢٥، ٣٦,٣١٥، ٣٥,٣٩٦) على الترتيب.
٨. عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول استقلال مجلس الإدارة، وفترة منصب المدير التنفيذي حيث بلغت قيمتي معنوية الاختبار (٠,٠٧٠، ٠,٠٦٨) على الترتيب، كما بلغت قيمتي كآ<sup>٢</sup> (١١,٦٤٣، ١١,٧٥٧) على الترتيب.

### عاشراً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

١. ضرورة التزام الشركات بتبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً للاستفادة من الجوانب الإيجابية للتحفظ المحاسبي والتي يتمثل أهمها في انخفاض مشاكل الوكالة، تقييد السلوك الانتهازي

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

٢. العمل على زيادة الوعي لدى أصحاب المصالح بأهمية متابعة التوصيات الصادرة عن المحللين الماليين التي تعتبر أحد آليات الحوكمة الخارجية لمراقبة سلوك الإدارة، فضلاً عن دورهم كوسطاء للمعلومات، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على المتابعة المستمرة لإدارة الشركات وتحديد مدى كفاءتها، فضلاً عن الحد من عدم تماثل المعلومات وترشيد قرارات أصحاب المصالح.
٣. ضرورة حرص الشركات على عدم الجمع بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، تخفيض فترة عمل المدير التنفيذي، وزيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بغرض تخفيض التحصين الإداري وتدعيم متطلبات قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة على أنشطة المديرين والحد من التصرفات الانتهازية وتضارب المصالح بين المساهمين والمديرين، وما يستتبعه من تحسين جودة التقارير المالية وحماية أصحاب المصالح.
٤. ضرورة اهتمام المحللين الماليين عند متابعتهم للشركات بآليات التحصين الإداري لما لها من تأثير كبير على تبني الشركات لممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وبالتالي تقديم توصيات دقيقة والقيام بتفسيرها ونشرها للمشاركين في سوق رأس المال مما يؤدي إلى حماية أصحاب المصالح.
٥. ضرورة تطوير قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات من جانب مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بحيث يتضمن إصدار قرارات إضافية لدعم انفصال مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، تخفيض فترة عمل المدير التنفيذي، وزيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وخاصة مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية من الأثر السلبي لازدواجية دور المدير التنفيذي وطول فترة عمل المدير التنفيذي، والأثر الإيجابي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، مما يؤدي إلى تعزيز ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتجنب تكاليف التقاضي.
٦. ضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بمتابعة كافة التعديلات وإصدارات المنظمات المهنية حول الممارسات المحاسبية وإصدار دليل استرشادي حول الجوانب الإيجابية لممارسات التحفظ المحاسبي، مما يؤدي إلى الحد من السلوك الانتهازي وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح وما يستتبعه من ارتفاع جودة التقارير المالية.

#### حادي عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في التالي:

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

١. دراسة طبيعة العلاقة بين آليات التحصين الإداري والعديد من المتغيرات التي تتمثل في مستوى الاحتفاظ بالنقدية، قابلية القوائم المالية للمقارنة، إعادة تصنيف القوائم المالية، وممارسات التجنب الضريبي وانعكاسها على قيمة المنشأة.
٢. اختبار أثر تغطية المحللين الماليين على العلاقة بين آليات التحصين الإداري وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية.
٣. تقييم أثر الضعف الجوهرى لنظام الرقابة الداخلية على مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
٤. دراسة تحليلية لأثر تنوع مجلس الإدارة على ممارسات التحفظ المحاسبى وانعكاسها على كفاءة القرارات الاستثمارية.
٥. إجراء المزيد من الدراسات على قطاعي البنوك والخدمات المالية للتعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين الإداري على مستوى التحفظ المحاسبى.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، أسماء إبراهيم عبدالرحيم، (٢٠٢٢)، "أثر تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثاني، ص.ص ٣٩٧-٤٦١.
- أبو العز، محمد السعيد صديق الشحات، (٢٠١١)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الانتماء والاستثمار"، بدون ناشر.
- أبوسالم، سيد سالم محمد؛ علوان، محمد فؤاد محمد، (٢٠١٨)، "تأثير آليات التحصين الإداري على قيمة الشركة: نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، ص.ص ٤١١-٤٦٨.
- الإسداوي، مصطفى السيد مصطفى علي؛ محمد، محمد محمود سليمان، (٢٠٢٠)، "أثر الإفصاح الاختياري في التقارير المالية على تغطية المحللين الماليين: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثاني، العدد الأول، ص.ص ٥٨٩-٦٤٧.
- البورصة المصرية، (٢٠٢٢) متاح: <http://www.egx.com.eg>

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- الطحان، إبراهيم محمد؛ محمود، عبد الحميد العيسوي، (٢٠٢٠)، "أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ على مستوى التحفظ المحاسبي"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، ص.ص ٦٧-١*.
  - **الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١١)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، مركز المديرين المصري، الإصدار الثاني، فبراير. متاح:** <http://www.transparency.org.kw.au-ti.org>
  - **الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، مركز المديرين المصري، الإصدار الثالث، أغسطس. متاح:** <https://www.egx.com.eg/getdoc/3c2e77da-0c6d-4d9e-b005-e367711a3878>
  - بلال، السيد حسن، (٢٠٢٠)، "أثر تغطية المحللين الماليين للشركات على كفاءة الاستثمار: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثاني، العدد الأول، ص.ص ٧٨٨-٨٤٥*.
  - جميل، رباب حمدي، (٢٠٢٢)، "أثر تغطية المحللين الماليين للشركات على سيولة الأسهم في ضوء سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص.ص ٤٦٢-٥٤٧*.
  - حماد، هيام فكري أحمد أحمد، (٢٠٢١)، "أثر تغطية المحللين الماليين للشركات على التحفظ المحاسبي: منهج إميريقي على الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثالث، ص.ص ٢٠٧-٢٦٣*.
  - خيرى، يسري محمد علي (٢٠٢٢)، "أثر التحصين الإداري على السلوك غير المتمثل للتكلفة في إطار نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والأربعون، العدد الرابع، ص.ص ٣٣٦-٣٩٦*.
  - سليمان، حامد نبيل حامد؛ الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم، (٢٠٢٣)، "آليات التحصين الإداري وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي: أدلة عملية من البيئة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الأول، ص.ص ٨١٩-٨٦٧*.
  - سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، (٢٠١٧)، "تحديد اتجاه السببية للعلاقة بين مستوى شفافية الإفصاح وتغطية المحللين الماليين للشركات المساهمة المصرية- دراسة إميريقية"، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الرابع، العدد الأول، ص.ص ٥٣٦-٥٩٥*.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، (٢٠٢٠)، "المتغيرات المنظمة لعلاقة الثقة الإدارية الزائدة بتعديلات القوائم المالية: منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص.ص ١-٧٥.
  - شتيوي، أيمن أحمد أحمد (٢٠١٧)، "دراسة ميدانية مقارنة لأثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على كفاءة استثمارات الشركة والقيمة المضافة لحملة الأسهم: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، ص.ص ٨١-١٤٨.
  - شحاتة، محمد موسى، (٢٠٢٠)، "أثر محددات الإفصاح عن شريك المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: مع دليل تطبيقي بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد السابع، العدد الثاني، ص.ص ١٢٩-١٨٢.
  - صالح، أبوالمجد مصطفى، (٢٠٢١)، "أثر تغطية المحللين الماليين على إدارة الأرباح وسيولة الأسهم في البيئة المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، ص.ص ١١٨٩-١٢٣٩.
  - عبد الرحيم، أسماء إبراهيم، (٢٠١٩)، "دراسة الأثر التفاعلي بين آليات التحصين الإداري واستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص.ص ٣٣٥-٣٩٣.
  - عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٨)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد السابع، ص.ص ٦٨٣-٧٥٨.
  - عبد المنعم، ريم محمد محمود، (٢٠٢١)، "العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص.ص ١-٧٥.
  - علي، عبدالوهاب نصر، شحاتة، السيد شحاتة (٢٠١٧)، "أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، ص.ص ١-٥٦.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- محمد، هاجر عبدالرحمن عبدالفتاح، (٢٠٢٣)، "أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الأول، ص.ص ١٣٣١-١٣٧٤.
  - محمد، هشام سعيد إبراهيم، (٢٠٢٠)، "تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، ص.ص ٧١-١.
  - وزارة الاستثمار، (٢٠٠٦)، معايير المحاسبة المصرية، "إطار إعداد وعرض القوائم المالية"، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة.
- ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية**

- Abbas, D.S., Ismail, T., Taqi, M. and Yazid, H., (2021), "The Effect of Managerial Ownership, Covenant Debt and Litigation Risk on Accounting Conservatism", **the Third International Conference Administration Science, ICAS, September 15 2021, Bandung, Indonesia.**
- Aburishah, K.E., Dahiyat, A.A., Owais, W.O., Al Shanti, A.M. and AlQudah, L.A., (2022), "The Effect of Ownership Structure and Board Structure on Accounting Conservatism throughout Financial Reporting: Evidence from Jordanian Industrial Corporations", **Cogent Business and Management**, Vol. 9, No. 1, PP. 1-31.
- Ahmed, A.S. and Duellman, S., (2007), "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 43, Nos. 2-3, PP. 411-437.
- Aldoseri, M.M., Albaz, M.M. and Ghali, A.A., (2022), "The Managerial Determinants of Accounting Conservatism during COVID-19 Era: Evidence from Saudi Arabia", **Information Sciences Letters**, Vol. 11, No. 3, PP. 951-957.
- Amran, N.A. and Abdul Manaf, K.B., (2014), "Board Independence and Accounting Conservatism in Malaysian Companies", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol. 164, PP. 403-408.
- Antounian, C., Dah, M.A. and Harakeh, M., (2021), "Excessive Managerial Entrenchment, Corporate Governance, and Firm Performance", **Research in International Business and Finance**, Vol. 56, PP. 1-12.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- Bangmek, R., (2020), "Dual Entrenchment and Accounting Conservatism: CEO Turnover and Family Firms", **Business Administration Journal**, Vol. 166, PP. 82-103.
  - Basheer, S., (2003), "**Your Guide to the Statistical Program SPSS**", Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.
  - Basu, S., (1997), "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 24, No. 1, PP. 3-37.
  - Beekes, W., Pope, P. and Young, T.S., (2004), "The Link between Earnings Timeliness, Earnings Conservatism and Board Composition: Evidence from the UK", **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 12, No. 1, PP. 47-59.
  - Booth, L., Chang, B. and Zhou, J., (2014), "Which Analysts Lead the Herd in Stock Recommendations", **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, Vol. 29, No. 4, PP. 464-491.
  - Boussaid, N., Hamza, T. and Sougne, D., (2015), "Corporate Board Attributes and Conditional Accounting Conservatism: Evidence from French Firms", **Journal of Applied Business Research**, Vol. 31, No. 3, PP. 871-890.
  - Bowen, R.M., Chen, X. and Cheng, Q., (2008), "Analyst Coverage and the Cost of Raising Equity Capital: Evidence from Underpricing of Seasoned Equity Offerings", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 25, No. 3, PP. 657-700.
  - Chan, K., Guo, R.J., Wang, Y.A. and Yang, H.L., (2022), "Organization Capital and Analyst Coverage", **Journal of Empirical Finance**, Vol. 69, PP. 81-105.
  - Chen, J., Ding, R., Hou, W. and Johan, S., (2016), "Do Financial Analysts Perform a Monitoring Role in China? Evidence from Modified Audit Opinions", **A Journal of Accounting, Finance and Business Studies**, Vol. 52, No. 3, PP. 473-500.
  - Chen, S., Ni, S.X. and Zhang, F., (2018), "CEO Retirement, Corporate Governance and Conditional Accounting Conservatism", **European Accounting Review**, Vol. 27, No. 3, PP. 437-465.
  - Chi, W., Liu, C. and Wang, T., (2009), "What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Vol. 5, No. 1, PP. 47-59.
  - Christian, C., Nwokeji, E. and Fredrick, O., (2022), "Accounting Conservatism and Ownership Structure in Non-Financial Listed Firms in Nigeria", **International Journal of Accounting Research**, Vol. 7, No. 1, PP. 87-94.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- Cook, M.L. and Burrell, M.J., (2013), "The Impact of CEO Tenure on Cooperative Governance", **Managerial and decision economics**, Vol. 34, Nos. 3-5, PP. 218-229.
  - Dah, M.A., Jizi, M.I. and Kebbe, R., (2020), "CEO Gender and Managerial Entrenchment", **Research in International Business and Finance**, Vol. 54, PP. 1-16.
  - Degeorge, F., Ding, Y., Jeanjean, T. and Stolowy, H., (2013), "Analyst Coverage, Earnings Management and Financial Development: An International Study", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 32, No. 1, January–February, PP. 1-25.
  - Dyck, A., Morse, A. and Zingales, L., (2010), "Who Blows the Whistle on Corporate Fraud?", **The Journal of Finance**, Vol. 65, No. 6, PP. 2213-2253.
  - Elshandidy, T. and Hassanein, A., (2015), "Do IFRS and Board of Directors' Independence Affect Accounting Conservatism?", **Applied Financial Economics**, Vol. 24, No. 16, PP. 1091-1102.
  - Enache, L. and García-Meca, E., (2019), "Board Composition and Accounting Conservatism: The Role of Business Experts, Support Specialist and Community Influential", **Australian Accounting Review**, Vol. 29, No. 1, PP. 252-265.
  - **Financial Accounting Standards Board (FASB)**, (1980), "Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: Qualitative characteristics of accounting information", (Norwalk, CT: FASB).
  - Frankel, R. and Li, X., (2004), "Characteristics of a Firm's Information Environment and the Information Asymmetry between Insiders and Outsiders", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 37, No. 2, PP. 229-259.
  - Galanti, S., Leroy, A. and Vaubourg, A., (2022), "Investment and Access to External Finance in Europe: Does Analyst Coverage Matter?", **International Review of Financial Analysis**, Vol. 81, PP. 1-10.
  - Gao, K., Lin, W., Yang, L. and Chan, K.C., (2020), "The Impact of Analyst Coverage and Stock Price Synchronicity: Evidence from Brokerage Mergers and Closures", **Finance Research Letters**, Vol. 33, PP. 1-6.
  - Gao, P., (2013), "A Measurement Approach to Conservatism and Earnings Management", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 55, Nos. 2-3, PP. 251-268.
  - Gujarati, D., (2004), **"Basic Econometrics"**, Fourth Edition, New York, the McGraw–Hill Companies.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- Guo, B., Castrillo, D.P. and Simats, A.T., (2019), "Firms' Innovation Strategy under the Shadow of Analyst Coverage", **Journal of Financial Economics**, Vol. 131, No. 2, PP. 456-483.
  - He, G., Ren, H.M. and Taffler, R., (2020), "The Impact of Corporate Tax Avoidance on Analyst Coverage and Forecasts", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol. 54, PP. 447-477.
  - Hou, W., Li, S. and Priem, R.L., (2013), "How Do CEOs Matter? The Moderating Effects of CEO Compensation and Tenure on Equity Ownership in International Joint Ventures", **Journal of International Management**, Vol. 19, No. 2, PP. 138-151.
  - Hsu, H.H., Tsao, S.M. and Lin, C.H., (2021), "Family Ownership, Family Identity of CEO, and Accounting Conservatism: Evidence from Taiwan", **Accounting Forum**, Vol. 46, No. 3, PP. 1-50.
  - Hu, J., Long, W., Tian, G.G. and Yao, D., (2020), "CEOs' Experience of the Great Chinese Famine and Accounting Conservatism", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 47, Nos. 9-10, PP. 1089-1112.
  - Hu, N., Huang, R., Li, X. and Liu, L., (2017), "The Impact of CEOs' Accounting Backgrounds on Earnings Management and Conservatism", **The Business and Economics Research Journal**, Vol. 10, No. 1, PP. 1-22.
  - **International Accounting Standards Board (IASB)**, (2018), "The Conceptual Framework for Financial Reporting", London. Available at: [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org).
  - Irani, R.M. and Oesch, D., (2016), "Analyst Coverage and Real Earnings Management: Quasi-Experimental Evidence", **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, Vol. 51, No. 2, PP. 589-627.
  - Ismail, I., Shafie, R. and Ismail, K.N.I.K., (2021), "CFO Attributes and Accounting Conservatism: Evidence from Malaysia", **Pacific Accounting Review**, Vol. 33, No. 4, PP. 525-548.
  - Isniawati, A., Rahmawati, R. and Gunardi, A., (2018), "Information Asymmetry and Accounting Conservatism: Does Analyst Coverage Moderate the Results?", **Journal of International Studies**, Vol. 11, No. 3, PP. 176-190.
  - Jiraporn, P., Chintrakarn, P. and Kim, Y., (2012), "Analyst Following, Staggered Boards, and Managerial Entrenchment", **Journal of Banking and Finance**, Vol. 36, PP. 3091-3100.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- Kalyta, P., (2009), "Accounting Discretion, Horizon Problem, and CEO Retirement Benefits", **The Accounting Review**, Vol. 84, No. 5, PP. 1553-1573.
  - Kim, J.B., Lopatta, K. and Canitz, F., (2018), "Restatement Likelihood and Accounting Conservatism: Evidence from CFO Style", Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3132027>.
  - Kim, J.B., Lu, L.Y. and Yu, Y., (2019), "Analyst Coverage and Expected Crash Risk: Evidence from Exogenous Changes in Analyst Coverage", **The Accounting Review**, Vol. 94, No. 4, July, PP. 345-364.
  - Kumar, P. and Zattoni, A., (2014), "Ownership, Managerial Entrenchment, and Corporate Performance", **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 22, No. 1, PP. 1-3.
  - LaFond, R. and Watts, R.L., (2008), "The Information Role of Conservatism", **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 2, PP. 447-478.
  - Laux, V. and Ray, K., (2020), "Effects of Accounting Conservatism on Investment Efficiency and Innovation", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 70, No. 1, PP. 1-23.
  - Lee, S.S., Matsunaga, S.R. and Park, C.W., (2012), "Management Forecast Accuracy and CEO Turnover", **The Accounting Review**, Vol. 87, No. 6, PP. 2095-2122.
  - Li, K.K. and You, H., (2015), "What Is the Value of Sell Side Analysts? Evidence from Coverage Initiations and Terminations", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 60, Nos. 2-3, PP. 141-160.
  - Lin, M.C., (2023), "Analyst Coverage and the Idiosyncratic Skewness Effect in the Taiwan Stock Market", **International Review of Financial Analysis**, Vol. 85, PP. 1-16.
  - Marhfor, A., Ghilal, R. and M'Zali, B., (2015), "The Monitoring Role of Financial Analysts: An International Evidence", **American Journal of Industrial and Business Management**, Vol. 5, PP. 258-263.
  - Mohammed, N.F., Ahmed, K. and Ji, X.D., (2017), "Accounting Conservatism, Corporate Governance and Political Connections", **Asian Review of Accounting**, Vol. 25, No. 2, PP. 288-318.
  - Muttakin, M.B., Khan, A. and Tanewski, G., (2019), "CFO Tenure, CFO Board Membership and Accounting Conservatism", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Vol. 15, PP. 1-20.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- Nasr, M.A. and Ntim, C.G., (2018), "Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism: Evidence from Egypt", **Corporate Governance**, Vol. 18, No. 3, PP. 386-407.
  - O'Brien, R., (2007), "A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors", **Quality and Quantity**, Vol. 41, No. 5, October, PP. 673-690.
  - Osma, B.G., Scarlat, E. and Shields, K., (2020), "Insider Trading Restrictions and Earnings Management", **Accounting and Business Research**, Vol. 50, No. 3, PP. 205-237.
  - Pallant, J. (2016), "**SPSS Survival Manual: a Step by Step Guide to Data Analysis using IBM SPSS**", Sixth Edition, McGraw-Hill Education, New York, USA.
  - Raithatha, M. and Shaw, T.S., (2019), "Do Family Firms Choose Conservative Accounting Practices?", **The International Journal of Accounting**, Vol. 54, No. 4, PP. 1-50.
  - Rodrigues, J.J.M. and António, N.J.D.S., (2011), "Mangers Entrenchment, Power and Corporate Governance", **Euro Asia Journal of Management**, Vol. 21, Nos. 1-2, PP. 39-50.
  - Ruch, G.W. and Taylor, G., (2015), "Accounting Conservatism: A Review of the Literature", **Journal of Accounting Literature**, Vol. 34, PP. 17-38.
  - Salehi, M., Ghanbari, E. and Orfizadeh, S., (2021), "The Relationship between Managerial Entrenchment and Accounting Conservatism", **Journal of Facilities Management**, Vol. 19, No. 5, PP. 612-631.
  - Sari, S.N. and Agustina, L., (2021), "Leverage as a Moderator of the Effect of Company Size, Managerial Ownership, and Conflict of Interest on Accounting Conservatism", **Accounting Analysis Journal**, Vol. 10, No. 1, PP. 47-54.
  - Serfling, M.A., (2014), "CEO Age and the Riskiness of Corporate Policies", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 25, PP. 251-273.
  - Sharma, M. and Kaur, R., (2021), "Accounting Conservatism and Corporate Governance: Evidence from India", **Journal of Global Responsibility**, Vol. 12, No. 4, PP. 435-451.
  - Sholikhah, Z. and Baroroh, N., (2021), "The Roles of Capital Intensity in Moderating Managerial Ownership and Investment Opportunity Set (IOS) on Accounting Conservatism", **Accounting Analysis Journal**, Vol. 10, No. 1, PP. 25-31.

د. محمد صابر حمودة السيد؛ د. عبير عبد الكريم إبراهيم سرور؛ د. مروة صابر حمودة السيد

- 
- 
- Solikhah, B. and Jariyah, J., (2020), "Corporate Governance Attribute, Blockholder Ownership and Accounting Conservatism: Which Aspects Reduce the Cost of Equity?", **Accounting**, Vol. 6, No. 7, PP. 1275-1284.
  - Solikin, I., Wahyuni, A. and Darmawan, D., (2021), "The Effect of Financial Difficulties and Institutional and Managerial Ownerships on Accounting Conservatism", **Journal of Hunan University Natural Sciences**, Vol. 48, No. 10, PP. 255-264.
  - Staveren, M.V., (2017), "**Analyst Coverage, Accounting Conservatism and the Role of Information Asymmetry**", Master Thesis, MSc Accounting, Auditing and Control. Available at: [https://thesis.eur.nl/pub/Staveren-van\\_362152](https://thesis.eur.nl/pub/Staveren-van_362152).
  - Sun, J. and Liu, G., (2011), "The Effect of Analyst Coverage on Accounting Conservatism", **Managerial Finance**, Vol. 37, No. 1, PP. 5-20.
  - Tessema, A., (2019), "The Impact of Corporate Governance and Political Connections on Information Asymmetry: International Evidence from Banks in the Gulf Cooperation Council Member Countries", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 35, PP. 1-17.
  - To, T.Y., Navone, M. and Wu, E., (2018), "Analyst Coverage and the Quality of Corporate Investment Decisions", **Journal of corporate finance**, Vol. 51, PP. 164-181.
  - Wang, C., Xie, F. and Xin, X., (2018), "CEO Inside Debt and Accounting Conservatism", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 35, No. 4, PP. 2131-2159.
  - Wati, L.N., Pirzada, K., Ramdany and Momon, (2020), "Determinants of Accounting Conservatism in Politically Connected Firms", **Journal of Security and Sustainability Issues**, Vol. 10, No. 1, PP. 189-200.
  - Widaryanti, (2022), "The Effect of Managerial Ownership, Institutional Ownership, Growth Opportunity and Profitability on Accounting Conservatism", **Governance and Corporate Social Responsibility Journal**, Vol. 1, No. 1, PP. 1-7.
  - Xie, Q., (2014), "CEO Tenure and Ownership Mode Choice of Chinese Firms: The Moderating Roles of Managerial Discretion", **International Business Review**, Vol. 23, No. 5, PP. 910-919.
  - Yi, B. and Xiang, X., (2023), "Pair Analyst Coverage and Return Comovement: Evidence from China", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol. 77, PP. 1-19.
  - Zhang, M., Tong, L., Su, J. and Cui, Z., (2015), "Analyst Coverage and Corporate Social Performance: Evidence from China", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol. 32, PP. 76-94.
  - Zulfiati, L. and Lusiana, E., (2019), "Debt Covenant, Managerial Ownership and Accounting Conservatism", **Advances in Economics, Business and Management Research**, Vol. 127, PP. 73-77.

---

---

**The Interactive Impact between Financial Analyst Coverage and  
Managerial Entrenchment Mechanisms on Accounting  
Conservatism Level: An Empirical Study**

*Dr. Mohamed Saber Hamouda; Dr. Abeer Abdelkarim Srour  
and Dr. Marwa Saber Hamouda*

**Abstract:**

**Purpose:** This study examines the interactive impact between financial analysts' coverage and managerial entrenchment mechanisms on accounting conservatism level to improve financial reporting quality.

**Methodology:** The study uses a quantitative approach to assess the interactive impact between financial analysts' coverage and managerial entrenchment mechanisms on accounting conservatism level for a sample of (62) firms in (7) sectors representing (33.69%) of the total number of all firms listed on the Egyptian Stock Exchange from 2018 to 2021 with (248) firm-year observations. The multiple linear regression analysis and the Kruskal-Wallis test are run to test the hypotheses.

**Findings:** The results conclude a positive impact of financial analysts' coverage and managerial entrenchment mechanisms using boardroom independence on accounting conservatism level. On the contrary, the results find a negative impact of managerial entrenchment mechanisms using CEO duality and CEO tenure on accounting conservatism level. Furthermore, the results indicate a positive impact of the interactive variable, boardroom independence and financial analysts' coverage, on accounting conservatism level. The interaction between boardroom independence and financial analysts' coverage leads to an increase in the positive impact on accounting conservatism level. On the other hand, the results reveal a negative impact of the interactive variable, financial analysts' coverage and CEO duality, on accounting conservatism level. Similarly, the interaction between financial analysts' coverage and CEO tenure negatively affects accounting conservatism level. Thus, the aforementioned two interactive variables lead to a decrease in the negative impact on accounting conservatism level.

---

---

Moreover, the results demonstrate significant differences among firms regarding accounting conservatism level in light of financial analysts' coverage and managerial entrenchment mechanisms using boardroom independence. Additionally, there are insignificant differences among firms regarding accounting conservatism level and managerial entrenchment mechanisms using CEO duality, managerial ownership, and CEO tenure. Also, the study shows through additional analyses that there are significant differences among the Egyptian sectors concerning accounting conservatism level, financial analysts' coverage, CEO duality, and managerial ownership, whereas there are insignificant differences among the Egyptian sectors regarding boardroom independence and CEO tenure.

**Originality/value:** The study contributes to the literature by investigating both the positive and negative effects of financial analysts' coverage and managerial entrenchment mechanisms on accounting conservatism in order to decrease agency problems and reduce the opportunistic behaviors of managers which could lead to higher accounting conservatism level and improve financial reporting quality. Moreover, the study supports the decisions of regulatory bodies to improve corporate governance practices in Egypt.

**Keywords:** Financial analyst coverage, Managerial entrenchment, accounting conservatism